واقع تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن خلال الفترة من 2005م إلى 2018م

حاتم علي صالح باسرده[1]، أرفق محمد مسعد شرهان[2]
[1] قسم اقتصاد الأعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن
[2] قسم إدارة الأعمال-كلية العلوم الإدارية والحاسبات برداع-جامعة البيضاء
[1]Hatem.Ali.Basardah.econ@aden-univ.ne
[2] arfaksharhan2022@gmil.com
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.266

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمنشآت الصغيرة وأهميتها في التنمية، كما تهدف إلى معرفة واقع المنشآت الصغيرة في اليمن، وإسهامها في النشاط الاقتصادي خلال مدة الدراسة والسياسة الحكومية الموجهة لتمويلها من جانب، ومن جانب آخر واقع تمويل المنشآت الصغيرة في المصارف اليمنية خلال المدة ذاتها.

وقد استخدمت الدراسة المنهجية الكيفية في دراسة مشكلة الدراسة، والوصفية مستندة إلى البيانات التاريخية للتعرف على واقع المنشآت الصغيرة في اليمن خلال الفترة من 2005م إلى 2018م.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها: أنه لا يوجد إجماع في تعريف المنشآت الصغيرة وتمييزها عن المنشآت المتوسطة أو المنشاة الصغرى، أي لا يوجد حد أدنى أو أقصى وفقاً لأي من المعايير المعتمدة لتعريف هذه المنشآت سواء بين الباحثين، أو بين البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والأمر نفسه بالنسبة لهذه المنشآت في اليمن. كما تسهم المنشآت الصغيرة بمعدلات مناسبة في النمو الاقتصادي على المستوى القومي، وعلى مستوى البلد فتكمن في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وتخفيض نسبة البطالة من دولة إلى أخرى. ليس هناك توجه إستراتيجي رسمي تنبثق عنه سياسة شاملة لتنمية المنشآت الصغيرة وتمويلها من الحكومات اليمنية على تعاقبها. كما أن هناك تحيزًا للمصارف اليمنية نحو الشركات الكبيرة لا سيما التجارية منها على حساب تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر بشكل عام، باستثناء بنك التضامن الإسلامي، وبنك الأمل ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر.

الكلمات المفتاحية: التمويل-تمويل المنشآت الصغيرة-اليمن.

The Reality of Financing Small Enterprises in Yemen During the Period from 2005 to 2018

Hatem Ali Saleh Basaradh[1], Erfak Mohammed Sharhan Musaed[2]
[1]Department of Business Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Aden
[2]Department of Business Administration, College of Administrative Sciences and Computers in Rada'a, Albaydha University

Abstract

This study aims to introduce small enterprises and their importance in development. It also aims to identify the reality of small enterprises in Yemen, their contribution to economic activity during the study period and the government policy directed to financing them on the one hand. On the other hand, it aims to identify the reality of financing small enterprises in Yemeni banks during the same period. The study used a qualitative methodology to study the problem of the study, and a descriptive method based on historical data to identify the reality of small enterprises in Yemen during the period from 2005 AD to 2018 AD. The study reached a number of conclusions, the most important of which is that there is no consensus on defining small enterprises and distinguishing them from medium enterprises or small enterprises. That is, there is no minimum or maximum limit according to any of the approved standards for defining these facilities, whether among researchers, or between countries and relevant regional and international organizations. The same applies to these facilities in Yemen. Small enterprises also contribute at appropriate rates to economic growth at the national level and at the country level. It lies in their contribution to the gross domestic product, employment, and reducing the unemployment rate from one country to another. There is no official strategic direction from which a comprehensive policy for developing and financing small enterprises emerges from successive Yemeni governments. There is also a bias in Yemeni banks towards large companies, especially commercial ones, at the expense of financing small and microenterprises in general, with the exception of the Tadhamon Islamic Bank, Al-Amal Bank, and Al-Kuraimi Microfinance Bank.

Keywords: *Financing; Financing Small Enterprises; Yemen.*

المبحث الأول-الإطار العام للدراسة

أولًا-المقدمة

تواجه الدول النامية والأقل نمواً مشاكل اقتصادية واجتماعية، لعل في مقدمتها مشكلة البطالة في ظل تزايد عدد السكان المستمر، وقد ظهر الاتجاه إلى تشجيع المنشآت الصغيرة كأحد جوانب العلاج لمشكلة البطالة، فهي تعمل على خلق فرص عمل وتساعد على تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية وزيادة حجم الاستثمارات، والمنشآت الصغيرة ليست اتجاهاً خاصاً بالدول النامية بل هو اتجاه عالمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لارتفاع تكلفة التطور التكنولوجي والحاجة إلى التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال المنشآت الصغيرة في الشركات الكبيرة، ولذلك تمثل المنشآت الصغيرة فرصة متاحة يمكن استغلالها لتسهم في استيعاب العمالة والحد من البطالة أو توزيع هذه المنشآت في المناطق المختلفة واستغلال الموارد والمصادر الوطنية المتاحة من عمالة ومواد وموارد طبيعية.

ويرى معظم الاقتصاديين أن دعم وتطوير المنشآت الصغيرة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛ وذلك لما تلعبه تلك المنشآت من دور مهم في دفع عجلة التنمية والحد من تفاقم البطالة والفقر لاسيما أن الصناعات الكبيرة لم تتمكن من التغلب عليهما، مما أدى إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بهذه المنشآت، فالمنشآت الصغيرة يمكن أن تُسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأثيرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والعمالة والادخار والاستثمار والصادرات، فضلاً عن إسهامها في تحقيق العدالة في التنمية الاجتماعية وتنويع هيكل الإنتاج وتوسعه. ووفقاً للسياسة الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة تأسست مؤسسات تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة، لتكن مؤسسات اجتماعية ربحية تتولى تغطية الفجوة التمويلية التي تعانيها المنشآت الصغيرة جراء إحجام المصارف عن تمويل هذه الشريحة الاقتصادية المهمة.

ولذا ظلت المنشآت الصغيرة راكدة (غير حركية)، ومتقطعة الروابط بين بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين الشركات الكبيرة التي يُفترض أن تعتمد على الأولى كموردين لمستلزمات إنتاج أو مجهزين وموزعين لمنتجاتها من ناحية ثانية، وظلت كذلك منفصلة في الموارد والعمليات عن القطاع المصرفي من ناحية ثالثة، كما هو حال المنشآت الصغيرة في اليمن.

وقد اتضح بالرجوع إلى الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة أنها لم تبحث في واقع تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن خلال الفترة من 2005م إلى 2018م من جانب، وقصور أو افتقار المشاريع والمنشآت الصغيرة للتمويل من جانب آخر، فقد تناولته كثير من الدراسات والبحوث السابقة باعتباره مشكلة كبيرة تعيق تنمية تلك المشاريع والمنشآت، بما في ذلك، الدراسات والبحوث على مستوى اليمن.

وستعتمد الدراسة الطريقة العلمية في بحث المشكلة المشار إليها على منهجية مكونة من جانبين:

الأول: المنهج الوصفي بوصف وتحليل واقع تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن خلال فترة الدراسة.

الثاني: المنهج الكيفي بالتعرف على قصور أو افتقار المشاريع والمنشآت الصغيرة وخصائصها وإسهامها في النشاط الاقتصادي والسياسة الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والأصغر.

وقد توزعت الدراسة، على خمسة مباحث، الأول يحتوي المقدمة وعرضاً لنتائج الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة كما يحتوي تحديداً لمشكله الدراسة وأهدافها وأهميتها، أما الثاني ففيه التعريف بالمنشآت الصغيرة وأهميتها في التنمية والمعايير المستخدمة في تعريف المنشآت الصغيرة، أما المبحث الثالث والرابع فخصصا لواقع المنشآت الصغيرة والسياسة الحكومية الموجهة لتمويلها، واقع تمويل المنشآت الصغيرة في المصارف اليمنية على التوالي، وتختتم الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة في المبحث الخامس.

ثانيًا-عرض الدراسات والبحوث السابقة:

يمكن إيجاز نتائج الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة واستناداً الى الإطار 1 على النحو الآتي:

وجد عبد المجيد وعبد الوهاب (2006) أن تمويل المنشآت الصغيرة، يتطلب تدخلاً من الدولة، وذلك لإحداث توازن بين مخاطر التمويل المصرفي للمنشآت المتوسطة والصغيرة، ومخاطر منح الائتمان للشركات الكبيرة. وتوصل النجار (2008) إلى أن الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة في المصارف المدرجة في برنامج ضمان القروض يؤدي إلى ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتلك المنشآت. وتوصل السلطان (2009)، إلى أن كفاءة المشروعات الصغيرة، تتأثر إيجاباً بالتمويل المقدم من المؤسسات المالية، مما يؤثر إيجاباً في تدعيم كفاءة العملية الإنتاجية في البلد. وفي السياق ذاته، وجد الشايب (2010) أن تمويل المشروعات متناهية الصغر، يُسهم بشكل مباشر في استمراريتها في ممارسة أنشطتها، كما أن المصارف، بحسب ما توصل إليه بتال والزوي (2011)، تُسهم بدور إيجابي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير أن المشكلة تتمثل في الضمانات المطلوبة منها.

وعلى مستوى اليمن، وجد المسبحي (2011) عدم وجود إستراتيجية واضحة لتمويل المشروعات الصناعية

الصغيرة، ووجد شحرة (2010) أن حصة المشروعات الصغيرة من التمويل المصرفي تكاد تكون معدومة، إذ لا تتوفر بيانات منتظمة للتمويلات المصرفية لتلك المنشآت سواءً في المصارف أو في البنك المركزي اليمني، وأضاف مالحة (2012) أن المصارف تحجم عن دورها في تمويل المنشآت الصغيرة، مما يجعل دورها محدوداً جداً في التنمية الاقتصادية.

وتوصل شرهان (2019) إلى أن هناك علاقة إيجابية لتمويل المنشآت الصغيرة واتساع حجم النشاط المصرفي في اليمن.

ويمكن عرض موجز مراجعة الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة في الإطار الآتي:

إطار1-: موجز مراجعة الدراسات والبحوث السابقة

م	الباحث	عنوان الدراسة	هدف الدراسة الأساسي	المنهجية	أهم الاستنتاجات
1	قدي عبدالمجيد، دادن عبد الوهاب (2006)، الملتقى الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.	محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر.	إحداث مرونة وتسهيلات التعامل بين البنوك والمؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى إمكانية اقتحام الأسواق الخارجية التي سيخدمها القطاع المصرفي.	المنهج الوصفي	إن مسألة تمويل القطاع الخاص والذي يتمثل عادة في نسيج من المؤسسات الصغيرة تتطلب تدخلاً من الدولة لإحداث نوع من التوازن والمقاصة بين مخاطر التمويل المصرفي لكل من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في منح التمويل.
2	أسامة خالد النجار، (2008)، دراسة مقدمة إلى جامعة برزيت، فلسطين.	دور مؤسسات ضمان الإئتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.	التعرف على حصة المنشآت الصغيرة من حجم الائتمان المصرفي الممنوح في فلسطين خلال فترة الدراسة.	المنهج الوصفي واستخدم الباحث المقابلات المعمقة	أن صندوق ضمان القروض له دور فعال في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع SME,S على مستوى البنوك المشاركة في برنامج ضمان القروض.
3	حسن السلطان، (2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.	أثر التمويل في كفاءة المشروعات الصغيرة.	التعرف على الإشكاليات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة، وتأثير التمويل في كفاءتها.	المنهج الوصفي واستخدام الاستبانة لجمع البيانات.	يوجد تأثير سلبي لقصور التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة في الكفاءة الإنتاجية لتلك المنشآت.
4	إيهاب طلعت الشايب، (2010)، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.	أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئات المستهدفة.	إظهار أثر تمويل المشروعات المتناهية الصغر على مستوى معيشة الفئات الصغيرة في المجتمع	المنهج الوصفي واستخدم الباحث أداة الاستبيان لجمع البيانات.	يسهم تمويل المشروعات متناهية الصغر بشكل مباشر في استمرارها في نشاطها وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض هذه المشروعات، إما للتوقف أو الفشل.
5	بتال، الزوى، وسام، (2011)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار.	دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.	معرفة دور المصارف الخاصة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	المنهج الوصفي واستخدام البيانات التاريخية الخاصة.	ساهمت المصارف بدور مهم في تمويل المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، طالما قدمت الضمانات اللازمة.
6	أحمد يحيى عبد الله شحرة، (2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.	التمويل المصرفي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة في اليمن.	التعرف على المعوقات الأساسية التي تعرقل تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف اليمنية.	المنهج الوصفي واستخدام الباحث المقابلات المعمقة لجمع البيانات.	إن حصة المشروعات الصغيرة من التمويل المصرفي كاد يكون معدوماً، ولا توجد بيانات منشورة عن الجهاز المصرفي اليمني توضح حجم التمويل المصرفي الذي تحصل عليه المشروعات الصغيرة.
7	علي قاسم محمد المسبحي، (2011)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عدن، اليمن.	أثر تكلفة القروض ومخاطر الائتمان المصرفي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن.	معرفة مدى اهتمام المصارف تجاه هذه المشروعات وأسباب ارتفاع تكاليف الإقراض لها.	المنهج الوصفي واستخدام البيانات التاريخية.	غياب إستراتيجية واضحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعجز الأخيرة عن الاستجابة لبعض شروط الإقراض (خاصة الضمانات).
8	مالحة لوكا دير، (2012) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود، الجزائر.	دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	تحليل السياسة الإقراضية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على الضوابط التي تتحكم في الدور التمويلي للبنوك.	المنهج الوصفي واستخدام البيانات التاريخية.	إن غياب السوق المالي في الجزائر يحد من دور المصارف في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً منافساً للمصارف.
9	ارفق محمد شرهان، (2019)، مجلة جامعة البيضاء، المجلد الأول، العدد الثاني.	تأثير السياسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي(دراسة تحليلية).	إلى التعرف على طبيعة السياسة الائتمانية للمصارف اليمنية تجاه المنشآت الصغيرة.	المنهج الوصفي واستخدام الباحث البيانات التاريخية.	عزوف معظم المصارف اليمنية عن التوجه في سياساتها الائتمانية، نحو تمويل المنشآت الصغيرة.

والملاحظ على الدراسات والبحوث التي تم عرض نتائجها أن أياً منها لم يبحث في واقع تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن والسياسات الحكومية الموجهة لتمويلها خلال الفترة 2000م-2018م، على الرغم من أن المنشآت الصغيرة تمثل سوقاً كامناً ضخماً للتنمية، والتي تتركز مشكلة الدراسة الحالية حولها.

ثالثًا-مشكلة الدراسة

على الرغم من تبني كثير من حكومات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً توجهاً نحو تنمية المشاريع والمنشآت الصغيرة، مع إردافها أحياناً بالمنشآت المتوسطة وفي أحيان أخرى بالمنشآت الأصغر؛ وذلك لأهميتها البالغة في التنمية والنمو.

إلا أن الشواهد العملية للتمويل والتنمية في تلك البلدان تُشير إلى بقاء ذلك التوجه مجرد أمال أو تطلعات فقط، لاسيما أنه لم يتمكن بلد أقل نمواً، بل كثير من البلدان النامية من تحقيق تقدم ملحوظ في التنمية، من خلال تلك المشاريع والمنشآت، باعتبارها قاعدة انطلاق لإحراز التقدم في التصنيع وتنويع قطاعات الخدمات، وتوليد فرص عمل بأعداد كبيرة ومتزايدة ولتهيئة قاعدة للتصدير وتوسيعها وتنويعها، بما يهيئ السبيل صوب عملية النمو الذاتي.

وعليه يمكن إعادة صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

1- ما تعريف المنشآت الصغيرة وأهميتها في التنمية؟ وما المعايير المستخدمة في تعريف هذه المنشآت؟

2- ما واقع المنشآت الصغيرة في اليمن من خلال (الواقع، المساهمة في الاقتصاد، السياسة الحكومية الموجهة لتمويلها) خلال مدة الدراسة؟

3- هل تقوم المصارف اليمنية بتمويل المنشآت الصغيرة؟

رابعًا- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1- يمكن من نتائجها أن تفتح مجالاً جديداً وحيوياً أمام الباحثين في الاقتصاد وهو مجال تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة في تنمية وتنويع أنشطته وخدماته، وكذلك حول السياسات والسبل التي يمكن للمؤسسات المالية وأيضاً المصرفية في اليمن اتباعها لتنمية أسواق خدماتها المالية، بما في ذلك تنمية مصادر مواردها المالية.

2- بحث واقع المنشآت الصغيرة في اليمن، انطلاقاً من أن التوسع في التمويل لهذه المشاريع والمنشآت يمكن أن يؤدي إلى تنمية السوق المصرفي كماً وكيفاً، وهي فجوة معرفية لم تتناولها البحوث السابقة بالدراسة على الأقل قدر تعلق ذلك بالدراسات والبحوث السابقة التي أمكن الحصول عليها، وستتولى الدراسة بحث تلك الفجوة بحسب ما تسمح به البيانات الممكن توفّرها.

3- تمثل النتائج الممكنة من الدراسة دليلاً متواضعاً لصناع السياسات التنموية في اليمن بأن التوسع في منح التمويل للمشاريع والمنشآت الصغيرة عاملاً مهماً للغاية، لتنمية السوق الاقتصادي في البلد، بما يمكن أن يدفعها إلى إعادة النظر في سياساتها التمويلية تجاه المشاريع والمنشآت الصغيرة في الجمهورية اليمنية.

خامسًا-أهداف الدراسة:

1- التعريف بالمنشآت الصغيرة في اليمن.

2- دراسة واقع المنشآت الصغيرة وإسهامها في النشاط الاقتصادي.

3- معرفة السياسات الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة.

4- دراسة واقع تمويل المنشآت الصغيرة في المصارف اليمنية خلال 2005م إلى 2018م

المبحث الثاني-التعريف بالمنشآت الصغيرة وأهميتها في التنمية

يشمل هذا المبحث التعريف بالمنشآت الصغيرة، والتمييز بينها وبين والمنشآت الأخرى في الفرع الأول، فضلاً عن خصائص هذه المنشآت في الفرع الثاني، وتوضيح أهمية المنشآت الصغيرة في التنمية في الفرع الثالث، ومعوقات هذه المنشآت أخيراً.

أولًا-التعريف بالمنشآت الصغيرة:

تمثل المنشآت الصغيرة فرصة متاحة يمكن استغلالها لتساهم في استيعاب العمالة، والحد من البطالة، أو توزيع هذه المنشآت في المناطق المختلفة، واستغلال الموارد والمصادر الوطنية المتاحة من عمالة ومواد وموارد طبيعية.

1- تعريف المنشآت الصغيرة:

تتباين التعريفات والمفاهيم المقدمة للمنشآت الصغيرة من دولة لأخرى، ومن منظمة إلى أخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل درجة التصنيع، وطبيعة مكونات، وعوامل الإنتاج الصناعي، والزراعي، والخدمي، والحرفية، والكثافة السكانية، ومدى توفر الأصول البشرية ودرجة تأهيلها ومهارتها والمستوى العام للأجور، والدخل وغيرها. ففي السعودية تُعرف المنشآت الصغيرة من خلال تقدير حجم المبيعات التي تصل مبيعاتها السنوية إلى أقل من3 مليون ريال (**شيلاق، 2002:** 2)، وفي مصر وفق قانون تنمية المنشآت الصغيرة ألا يقل رأسمالها عن خمسين 50 ألف جنية، ولا يتجاوز مليون جنية، ولا يزيد

عدد العاملين فيها عن 50 عاملاً (**طه، 2012 :22**)، أما أمريكا فتُصنف المنشآت التي تبلغ مبيعاتها أقل من مليون دولار بالصغيرة (**السهلاوي، 2006: 32**). وفي الحقيقة ليس هناك إجماع عام خاص بالمفهوم الأكاديمي حول تعريف المنشآت الصغيرة ولاسيما أن هناك مجموعة من المعايير المستخدمة لتعريف تلك المنشآت.

2- المعايير المستخدمة في تعريف المنشآت الصغيرة:

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد إلا أنهُ يتم الاعتماد على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، هما:

(1) **المعايير الكيفية:**

وهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية للمنشآت، وتستخدم عادة للإجراء التحليل الاقتصادي، وتقييم كفاءة المنشآت، وتحديد الدور الكامن لكل المنشآت الكبيرة والصغيرة في التنمية الاقتصادية، وتركز هذه المعايير على خصائص المشروع من حيث درجة تأثيره في السوق، وإدارته، وملكيته وأنها تعتمد على ثلاث نقاط أساسية، هي:

أ- **المسئولية:** أن يقوم صاحب المنشأة أو المالك بالأعمال واتخاذ القرارات حيث يجمع بين عدة، وظائف (مالية، تسويقية، إدارية...).

ب- **الملكية**: تكون ملكية المنشآت الصغيرة لفرد أو مجموعة محدودة من الأفراد.

ج- **طبيعة الصناعة:** يتوقف حجم المشروع على الطبيعة الفنية للصناعة، أي درجة استخدام الآلات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبياً من العمل، ووحدات صغيرة نسبياً من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة (**لولاشي، 2005: 50**).

(2) **المعايير الكمية:**

هي معايير تستخدم عادة لأغراض إحصائية وتنظيمية، أذ يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة، ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

أ_ **معيار عدد العاملين:** وهو أكثر المعايير شيوعاً لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، في دول العالم المختلفة فهو يتميز بالبساطة وتوافر البيانات، وسهولة المقارنة، والتطبيق، وخاصة في الدول النامية، وغالباً ما تستخدمه المنظمات الدولية التي تقدم برامج المساعدات لدعم المنشاة الصغيرة في الدول النامية (**القدسي، 2008: 30**).

ب-معيار رأس المال: يرتبط معيار رأس المال في الواقع بما تتميز به المنشآت الصغيرة والمتوسطة من انخفاض في رأس المال المستثمر، ويعكس مراحل تطور الصناعة نفسها، ومستوى تطبيقها لنظم الإنتاج غير التقليدية، وملاحقتها للتطور التكنولوجي بما يضمن الوفاء باحتياجات السوق داخلياً وخارجياً، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنهُ لا يكفي بمفرده لتعريف المنشآت الصغيرة لارتباطه بالحالة، والأوضاع الاقتصادية في أي بلد بصفة عامة (**منظمة العمل العربية، 2008: 11**). وكما أن حجم الاستثمار يعد معياراً أساسياً في العديد من الدول للتعريف، والتمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على اعتبار أن حجم الاستثمار، وحجم المبيعات يعطيان صورة عن حجم النشاط كمياً، وعن القدرة التنافسية له في الأسواق.

ج- معيار ثنائي يجمع بين عدد العاملين وحجم رأس المال: يُعتبر المعيار الثنائي بين عدد العاملين وحجم رأس المال أكثر المعايير شيوعاً حيث تحدد كل دولة الحد الأدنى لعدد العمال، وحجم رأس المال حسب ظروفها، ووضعها الاقتصادي.

د- معيار قيمة المبيعات: يُعتبر مقياس صادق لمستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية.

ه- **معيار الربحية**: بما يسمح بإتمام هذه المراحل داخل منشآت صغيرة مستقلة أو منشأة أصغر حجما لتغذية المنشآت الكبيرة (**السماوي، 2015: 29**).

وهناك طريقة أخرى أكثر تعقيداً في تعريف تلك المنشآت وهي طريقة الربحية، وتعتبر هذه الطريقة أكثر صعوبة حيث تتباين أرباح المنشآت باختلاف أنواع المنشآت نفسها، ولتوضيح هذا المفهوم يمكن أن نقارن بين صاحب مشروع في مجال النسيج مثلاً وبين سمسار بورصة يعمل لدى كل منها50 عاملًا، فقد يصل إجمالي الأرباح السنوية عن الصفقات المالية في مجال السمسرة إلى مئات الملايين من الدولارات، بينما تصل أرباح تصنيع النسيج إلى أقل من ذلك بكثير. وبالتالي يجب مراعاة المقارنات المبينة على الأرباح العديد من العوامل التي تتعلق بنوع المشروع الذي يتم تقديمه (**Bob Low son 2006, P: 157**).

وفي ضوء ما تقدم يتضح أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل للمنشآت الصغيرة وأن المعايير المذكورة سابقاً لا تكفي لتعريف هذه المنشآت، وأنه يسود تعريف المنشآت (وكذلك المشروعات)، وفقاً لحجمها من المتخصصين والمنظمات الدولية، والإقليمية استناداً إلى معايير كمية وكيفية.

3- تعريف المنشأة وفقاً للمعايير الكمية: يعتبر المعيار الكمي أكثر المعايير استخداماً في التفريق بين المنشآت، والجدول الآتي يبين عرض التعاريف المختلفة، والمستخدمة على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية.

جدول 1: تعريف المنشآت وفقاً لعدد المعايير الكمية

المنظمة	المنشأة	معيار التعريف		
		عدد العاملين	رأس المال	المبيعات
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCED	الصغرى	10 – 5	-	-
	الصغيرة	99-20	-	-
	المتوسطة	499 -100	-	-
	الكبيرة	500 فأكثر	-	-
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	الصغيرة	19-15		
	المتوسطة	99-20	-	-
	الكبيرة	100فأكثر	-	-
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCATD	الصغيرة	100-20	-	-
	المتوسطة	500-101	-	-
	الكبيرة	501 فأكثر	-	-
الاتحاد الأوربي E U	الصغرى	فأقل 10	-	2مليون يورو
	الصغيرة	فأقل50	-	10مليون يورو
	المتوسطة	فأقل250	-	50مليون يورو
	الكبيرة	251 فأكثر	-	أكثر من 50 مليون يورو
مجلس التعاون الخليجي GCC	الصغيرة	فأقل30	أقل من مليون دولار	-
	المتوسطة	فأقل60	أقل من6 مليون دولار	-
	الكبيرة	60 فأكثر	أكبرمن6 مليون دولار	-
البنك الدولي W B	الصغرى	أقل من 10	-	100 ألف دولار
	الصغيرة	50-10	-	3 مليون دولار
	المتوسطة	100-50	-	10 مليون دولار
	الكبيرة	100 فأكثر	-	10مليون دولار فأكثر

المصدر: استناداً إلى - منظمة العمل العربية (2008) ، **" المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية"** (مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، مصر)، ص 12.

- Aygaqari Meghana &Thorsten Beckand Asli Demirguc-Kunt،(2003), **"Small and Medium Entwrprises Across The GIobaI: a New Database "**, WorId Bank poIicy Research , Working Paper 3127, August, p3

ويمكن التفرقة بين المشروع والمنشأة من خلال:

أن المشروع يتحول إلى منشأه تُمثل شركة أو إحدى منشآت أو أصول شركة بعد الانتهاء من إنشائها وبدء ممارسة نشاطها، ويعني ذلك أن المنشأة تمثل شركة بصرف النظر عن الحجم أو إحدى مكونات أصول شركة، فمثلاً المعمل أو المصنع هو منشأة، وعندما يُضم آلية ملكية وإدارة أو نظامه الإداري والإنتاجي فإنه يُمثل شركة أو أحد ممتلكاتها، ولذا يجب أن نوضح أنه يقصد بالمشاريع الصغيرة تلك التي تحت الإنشاء وتتطلب تمويلات لرأس المال الثابت، وأن المنشآت الصغيرة هي التي أصبحت تمارس أنشطتها فعلاً وتحتاج إلى التوسع في استثماراتها وتمويل رأس المال. فيُعرف المشروع أنه: كيان اقتصادي، اجتماعي، تعاوني، إداري هادف منظم له ثوابت بناءً على العناصر والمقومات المتكونة من المجموعة، الأفراد، الأهداف، ومبدأ الاستمرارية، وكذلك الأسس والإجراءات والقواعد (**جوهر، 2011: 9**). ومن الناحية الاقتصادية يقصد بالمشروع أي تنظيم يعمل على الإنتاج والمبادلة أو يرمي إلى تداول الأموال والخدمات بهدف الحصول على الأرباح.

والمنشاة تعرف بأنها: "نشاط اقتصادي يمارسه شخص أو مجموعة من الأشخاص بهدف تحقيق الربح، ويتم تصنيف المنشأة حسب الحجم (عدد العاملين) من 1-4 منشأة صغرى، ومن 5-19 منشأة صغيرة، والمنشأة المتوسطة هي التي تشغل 20 عاملاً فأكثر.

لذا تعرف المنشأة الصغيرة بأنها المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة، وتستحوذ على نصيب محدد في السوق.

ثانيًا-خصائص المنشآت الصغيرة: ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يأتي:

1- **الجمع بين الإدارة والملكية:** عادة ما يكون مالك المنشآت الصغيرة هو المدير مما يجعل اتخاذ القرار أكثر مرونة وإجراءات العمل أكثر بساطة، وبالتالي يشجع ذلك على سرعة دورة العمل داخل المنشأة أو المصنع حيث يتولى صاحب المنشأة (المدير)، جميع العمليات الإدارية والفنية والمالية التي يمتلكها مستواه التعليمي والخبرة ولاسيما أن هذه المنشآت تمتاز بسهولة الإدارة (**النجار، 2006 :6).**

2- **التكلفة الاستثمارية:** تتميز المنشآت الصغيرة بأن استثماراتها محدودة، كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في

أصولها الثابتة، والمتغيرة منخفضة نسبياً، وتكون تكلفة فرصة العمل في المنشآت الصغيرة أقل كثيراً عن تكلفة العمل في المنشآت الكبيرة لانخفاض تكاليفها. كما أن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشائها يجعلها تتلاءم مع أنماط معينة من الملكية يغلب عليها الطابع الشخصي الذي يتمثل في الملكية الفردية أو العائلية (الأقارب) أو شركات الأشخاص (الأصدقاء)، وهذه الأنماط من الملكية أكثر استمالة للمدخرين الصغار الذين يرغبون بامتلاك منشأة صغيرة تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم التنظيمية والإدارية (**علي، 2005: 15**).

3- **تواضع عدد العاملين:** لا تحتاج المنشأة الصغيرة إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطها بقدر ما تحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المنشأة الواحدة إلا أن تعدادها الكبير، وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة، وبالتالي قدرتها على امتصاص البطالة مقارنة بالمنشآت الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان، وبهذا تتميز المنشآت الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل (**منتدى الرياض الاقتصادي، 2013: 57**).

4- **الانتشار الجغرافي**: لدى المنشآت الصغيرة القدرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة، ورفع مستوى معيشة السكان بالإضافة إلى انخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، وغالباً ما يكون مستهلكو هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المنشأة، وبالتالي تكتسب خبرة في التعامل مع السوق المحلي، وتعمل على تلبية الطلب حسب الظروف السائدة، وهذا يساعد على تنمية المناطق الريفية، ويحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وكذلك إلى الاتجاه نحو الأسواق الصغيرة والمحدودة، التي لا تثير اهتمام منشآت الصناعات الكبيرة (**منظمة العمل العربية، 2009: 20**).

5- **القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة**: إن المنشآت الصغيرة لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين، أو العملاء وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات؛ حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات، ويرجع إلى خبرة صاحب المنشأة، وتقديره للمواقف وأن المنشآت الصغيرة أكثر قدرة على تقبل التغير، وتبني سياسات جديدة على العكس من المنشآت الكبيرة.

6- **الاعتماد على الموارد المحلية**: تعتمد معظم المنشآت الصغيرة في كثير من البلدان على الخامات، ومستلزمات الإنتاج المحلية بصفه أساسية مما يسهم في تقليص التكلفة الإنتاجية بحيث توفر هذه المنشآت إذا كانت صناعية سلعاً لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية، وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات، ومتغيرات السوق كون الاعتماد على الموارد المحلية الأولية يقلل من الحاجة إلى الاستيراد مما ينعكس على الميزان التجاري للبلد، وتوفير عملات صعبة (**خليل، 2014: 67**).

7- **توفير المستلزمات والخدمات للمنشآت الكبيرة**: إن المنشآت الصغيرة تستجيب لطلبات المنشآت الكبيرة بتوفير مستلزمات الإنتاج عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات (جنرال موتور) يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل، كما أن المنشآت الصغيرة مغذية لغيرها من المنشآت الكبيرة، ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تسهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو غيرها (الإسكوا، 2013: 40).

8- **التنوع**: تتسم المنشآت الصغيرة بالتنوع في أنشطتها ومنتجاتها؛ لأنها تنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، مثل: الزراعة، والصناعة، التجارة، خدمات الأعمال، الظروف الاجتماعية، التعليم، الصحة، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية (**علام، 2003: 263**).

ثالثًا-أهمية المنشآت الصغيرة للتنمية: يمكن توضيح أهمية المنشآت الصغيرة في التنمية على النحو الآتي:

1- **الإسهام في النمو الاقتصادي للبلد**: تسهم المنشآت الصغيرة بمعدل مناسب في النمو الاقتصادي على المستوى القومي وتختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المنشآت وتلك المتعلقة بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من دولة إلى أخرى، فهي تشغل نحو 60% من إجمالي القوى العاملة، فعلى سبيل المثال تشغل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنحو 85 % من القوى العاملة في إنجلترا. وتسهم بنحو 51% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية (**المحروق، 2011: 75**).

2- **تقليص البطالة:** تُعد المنشآت الصغيرة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة؛ حيث إنها تسهم بفاعلية في خلق فرص عمل لتزايدها المستمر وانتشارها. فقد تضاعف عدد المنشآت الصغيرة إلى نسبه تجاوزت 90% من المنشآت الاقتصادية على مستوى العالم، وتشغل50-60% من إجمالي قوة العمل، وفي منطقة شرق آسيا، ودول الباسيفيك، تمثل المنشآت الصغيرة ما يزيد عن 95% من إجمالي المنشآت، وتشغل ما بين 35-85% من إجمالي قوة العمل المشتغلة (**منظمة العمل العربية، 2009: 20**). ويوضح جدول 2 الوزن النوعي للمنشآت الصغيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة بشكل مركز.

جدول 2: الوزن النوعي للمنشآت الصغيرة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة		
الدولة	العمالة المشتغلة (%)	الأسهام في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة	53.70	51.00
ألمانيا	65.70	34.90
إنجلترا	67.20	85.00
فرنسا	69.00	61.80
إيطاليا	49.00	40.50
اليابان	73.80	27.10

المصدر: ماهر حسن المحروق (2011)، **" المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً "** (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 19، العددين 3-4، عمان).

3- الإسهام في تنمية الصادرات: تسهم المنشآت الصغيرة في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية وتتم بمشاركة منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم؛ حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسي على منتجات المنشآت الكبيرة، وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المنشآت من حيث المساعدة على استحداث منتجات جديدة واستيعاب النواتج العرضية للصناعات الكبيرة، وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد. وقد تسهم بنسبة ما بين 25 -35 % من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، وقد بلغت هذه النسبة معدلات عالية في صادرات بعض الدول الآسيوية، حيث تقدر ب 60% في الصين، 56% في تايوان، 40% في كوريا الجنوبية **(Report, 2003:12)**. وتوفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد، والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.

4- الإسهام في الابتكار وتنمية المهارات: تُعتبر المنشآت الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرص الابتكار لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال، ويُعد الأفراد، ووحدات الأعمال الصغيرة المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والابتكارات، وتتميز منشآت الأعمال الصغيرة بأنها أكثر إبداعا من المنشآت الكبيرة ...؛ لأن الأفراد لديهم دافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية **(العطية، 2009 :26)**.

رابعًا-معوقات تنمية المنشآت الصغيرة: تُعاني المنشآت والصناعات الصغيرة في معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من عدد من المعوقات والمشكلات التي تعيق تطورها. ويمكن توضيح أهمها على النحو الآتي:

1- مشكلة التمويل: تُعد مشكلة التمويل من أهم المعوقات الرئيسة التي تحول دون تنمية المنشآت الصغيرة، لصعوبة الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، يُعتبر تمويل رأس المال الثابت للبدأ بمشاريع ومنشأة صغيرة من المشاكل الرئيسة التي يوجهها الشباب وخريجو الجامعات الباحثون عن فرص العمل في المنشآت الصغيرة، والراغبون في تأسيس مشاريع لهم وتحل مشكلة انعدام التمويل المرتبة الأولى بين هذه المشكلات **(البنك الدولي للتعمير والتنمية، 2007: 78)**.

1- **المنافسة الشديدة:** يؤدي تركز كثير من المنشآت الصغيرة في أنشطة معينة إلى ارتفاع هذه المنافسة، ومن ثم تدني معدلات الأرباح مما يخفض إمكانيات الاستثمار والتوسع والتطور فيها في ظل معاناتها من انعدام أو قصور التمويلات.

2- **ارتفاع تكلفة الإنتاج:** تُعاني المنشآت الصغيرة من ارتفاع تكلفة إنتاج الوحدة (السلعة أو معاملة الخدمة)، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب التي منها: الاعتماد على الأساليب البدائية في الإنتاج، واستخدام الآلات قديمة، والإنتاج بكميات محدودة، بالإضافة إلى قصور أسواق مدخلات الإنتاج، واحتكار المستوردين للمدخلات، مما يرفع من تكلفة الإنتاج **(دادن، 2008 :258)**.

3- **مشكلة الضرائب:** تحتل مشكلة الضرائب المرتبة الرابعة بين سلُم المشاكل التي تواجها المنشآت الصغيرة، وقد جرت العادة تقدير الضرائب على المنشآت الصغيرة تقديراً جزافياً؛ حيث يبدأ موظفو الضرائب بفرض ضريبة بمبلغ معين في العام الأول لعمل المنشأة الصغيرة، ومن ثم مضاعفة هذا المبلغ سنوياً بدون أي مراعاة لوضع المنشأة المالي، أو الظروف الاقتصادية من رواج أو كساد.

4- **انخفاض مستويات المهارات:** تعد مشكلة تواضع مستويات مهارات العمالة الفنية من المشكلات الأساسية التي يواجهها قطاع المنشآت الصغيرة، ولا تعتمد معظم هذه المنشآت على الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة، وفي الغالب تعتمد على الاجتهادات الشخصية ومحاولة تقليد الآخرين **(قايد، 2002 :252)**، ويرجع ذلك على ما يبدو إلى المستوى التعليمي المنخفض لمالكي هذه المنشآت لتركز الإدارة في شخص مالكها أو أحد الأقرباء.

5- تدني مستوى الإنتاجية: تُعاني المنشآت الصغيرة من انخفاض مستوى إنتاجية العامل فيها سواءً في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات مقارنة بالإنتاجية في المنشآت الكبيرة، وربما يعود ذلك إلى عوامل استخدام تقنيات إنتاج

تقليدية والاعتماد الأساسي على المهارات الحرفية واليدوية وعدم القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم لتواضع الطلب المحلي وضعف الإمكانية على التسويق المناسب وتدني حجم رأس المال المستثمر في المنشأة.

6- **مشكلة المعلومات:** إن غياب المعرفة الكافية عن المنشآت الصغيرة، نظراً لعدم توفر المعلومات، ولعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المنشآت بصورة دقيقة يؤدي إلى الزيادة في معاناة هذه المنشآت (**الصالحي، 2002: 99**). فالمعلومة المعرفية تمثل قيمة كبيرة، سواءً لمالكي المنشآت الصغيرة، أو للجهات الرسمية المعنية بتخطيط وتنمية هذه المنشآت.

7- **مشكلة السياسة الاقتصادية والتشريعات والقوانين:** تُعد السياسة الاقتصادية من أهم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة، فلا يوجد الوضوح الكافي عند رسمها، ولا توجد المتابعة الفاعلة عند تنفيذها، ونتيجة لذلك يعاني قطاع المنشآت الصغيرة من غياب الهيكل المؤسسي والتنظيمي لهذا القطاع (**النظاري، 2013 :249**).

فضلاً عن ذلك تعاني المنشآت الصغيرة من عدم تضمين قانون الاستثمار أية تسهيلات أو امتيازات لأنشطتها، ويشكون أصحاب هذه المنشآت بأن التشريعات والقوانين المختلفة لا تتضمن أية حوافز، تدفع إلى العمل في هذا القطاع، وقد تشكل التشريعات والقوانين معوقاً في كثير من الأحيان.

8- **ضعف البنى التحتية:** تعاني المنشآت الصغيرة من ضعف البنية التحتية، والتي تشكل إحدى المعوقات الكابحة أمام منشآت الأعمال الصغيرة والكبيرة على حد سواء، وتشمل أمداد الطاقة الكهربائية والمياه والطرقات، وشبكة الصرف الصحي، ...، وتتناقص جاذبية بيئة هذه الأعمال في استقطاب الاستثمارات بسبب الأعمال التخريبية التي تؤثر سلباً على القطاع الخاص بشكل عام وعلى منشآته الصغيرة على وجه الخصوص (**الطيري، 2013 :275**). فالبيئة المستقرة اقتصادياً وسياسياً تسهم في انتعاش البنية التحتية في البلد وزيادة الاستثمارات في هذه المنشآت.

المبحث الثالث-واقع المنشآت الصغيرة والسياسة الحكومية الموجهة لتمويلها

ينقسم المبحث على فرعين، الأول يتعلق بواقع المنشآت الصغيرة وإسهامها في النشاط الاقتصادي، والثاني يتعلق بالسياسة الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والأصغر.

أولًا-واقع المنشآت الصغيرة وإسهامها في النشاط الاقتصادي:

يجب التعريف بالمنشآت الصغيرة في اليمن، قبل التعرف على خصائصها وإسهامها في النشاط الاقتصادي.

1-تعريف المنشآت الصغيرة في اليمن:

تمت الإشارة في المبحث السابق أنه لا يوجد تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة مجمع عليه في كل البلدان وفي المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ولكن يتم تحديد هذا التعريف بما يتناسب مع ظروف كل دولة على حدة. وفي اليمن لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة والأصغر، حيث إن كل قطاع له خصوصيته وتعريفه الخاص ومدى ملائمة التعريف له ولكنها قد تستند إلى عدة معايير كمية. ومنها وزارة الصناعة والتجارة في اليمن (**وزارة الصناعة والتجارة، قرار الوزير،136 لسنة 2009**). والذي استند التعريف إلى معياري القوى العاملة ورأس المال. ويوضح الجدول التالي تمييزاً للمنشآت بحسب حجمها من حيث عدد العاملين فيها.

جدول:3 تعريف المنشآت الصناعية وفقا لقرار وزارة الصناعة والتجارة في اليمن

المنشأة	عدد العمال	رأس المال
منشآت صناعية صغيرة جدا	3 عمال فأقل	أقل من مليون ريال
منشآت صناعية صغيرة	4 – 9 عمال	من مليون إلى أقل من عشرين مليون ريال
منشآت صناعية متوسطة	10 – 50 عاملاً	من عشرين مليون ريال، وأقل من مليار ريال
منشآت صناعية كبيرة	أكثر من 50 عاملاً	مليار ريال فأكثر

المصدر: " قرار وزير الصناعة والتجارة" رقم (136) ، لسنة 2009. صنعاء، اليمن.

أما الإستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، التي أعدها الصندوق الاجتماعي للتنمية في ديسمبر 2004، وأقرها مجلس الوزراء بالقرار رقم (38) في 25 يناير 2005م؛ فقد عرفت المنشآت الصغيرة بأنها: أي نشاط مدر للدخل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات وتستخدم 50 عاملا أو أقل، أما المنشأة الأصغر فهي التي تستخدم (1-4) عمال بما فيهم المالك. وقد اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية هذا التعريف فيما يتعلق ببرامج ومشاريع التنمية للمنشآت الصغيرة والأصغر (**الصندوق الاجتماعي، 2009: 8**). ويعرف صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة أنها تلك التي لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها ما يعادل

200 ألف دولار أمريكي شاملة تكلفة الأرض والمباني، ويعمل فيها 20 عاملًا فأقل.

ويتضح من ذلك أنه لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة حتى في اليمن، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم وجود توجه إستراتيجي شامل رسمي ومجتمعي وقطاع خاص ضمن إطار مؤسسي واحد لتنمية المنشآت الصغيرة، على الرغم من أهميتها الكبيرة في التشغيل وتقليص البطالة والفقر ورفع النمو الاقتصادي.

2-خصائص المنشآت الصغيرة في اليمن وواقعها:

هناك ميزة أو خاصية تتعلق بالمنشآت الصغيرة في اليمن مقارنةً بغيرها في معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وهي أن معظم المنشآت الصغيرة قطاع غير منظم بمعنى أنها غير مسجلة لدى المؤسسات الرسمية ذات الصلة وأن المسجل من بياناتها غير دقيقة، كما أنها غير مسجلة لدى هيئات القطاع الخاص (الغرفة التجارية الصناعية)، ويؤدي ذلك إلى صعوبة في اتخاذ أي سياسات تستهدف مساندة أو تنمية هذه المنشآت. ولذا، يمكن توضيح أهم هذه الخصائص بشكل مركز على النحو الآتي:

تركز النشاط: يمكن دراسة نشاط المنشآت الصغيرة في اليمن بموجب المسح النهائي للمنشآت:

تتركز معظم المنشآت الصغيرة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، بنحو 54%، من إجمالي الأنشطة يليه قطاع الخدمات الصحية بنحو 22%، ثم الصناعات التحويلية بنحو 9.9%، ثم الفنادق والمطاعم بنحو 4.1%. (استناداً إلى مسح المنشآت الصغيرة في اليمن عام 2004(*))

لذا يؤدي هذا التركز إلى إنشاء عدد كبير من المنشآت المماثلة مما يزيد من درجة المنافسة فيما بعضها، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض معدلات العوائد ومن ذلك ما هو حاصل في قطاع الاتصالات والإنترنت وسيارات الأجرة والباصات في قطاع النقل الداخلي.

ويبدو أن من أسباب تركز المنشآت الصغيرة في أنشطة معينة وهامشية في بعضها يعود إلى عدم وجود إستراتيجية ائتمانية شاملة لتنمية المنشآت الصغيرة، فضلاً عن عدم اتخاذ سياسات حكومية لترشيد ضعف الثقة في البيئة الاستثمارية وتدني مستويات المهارات لدى العاملين في معظم تلك المنشآت.

الانتشار الجغرافي: بلغ إجمالي المنشآت الصغيرة في اليمن نحو 358,654 منشأة في عام 2004م، تتوزع بين الحضر بنحو 187,633 منشأة بنسبة بلغت 52.4%، و171,021 منشأة في الريف بنسبة بلغت 47.7%. وتتركز معظم هذه المنشآت في عدد من المحافظات، وتحديداً المدن الرئيسية ومراكز المديريات في الريف.

نمط الملكية: تعود ملكية أغلبية المنشآت الصغيرة إلى القطاع الخاص المحلي بنحو 275,939 منشأة بنسبة بلغت 77%، من إجمالي المنشآت، وتُعد هذه الميزة إيجابية؛ إذ تعمل على التحكم في القرارات الاقتصادية من جانب وزيادة استقرار العمالة من جانب آخر؛ لأن الأرباح الناتجة عن هذا النشاط سوف تستثمر في المناطق المحلية عادة. وبنحو 33% من إجمالي المنشآت تعود ملكيتها للقطاعات الأخرى.

التأسيس أو الإنشاء: من خلال بيانات التعداد تبين أن المنشآت الصغيرة التي تأسست منذ 15 سنة وأقل بلغت نحو 89% من إجمالي المنشآت الصغيرة في عام 2004م، وهذا يدل على أن معظم المنشآت الصغيرة في اليمن حديثة العهد نسبياً وخبراتها محدودة.

رأس المال: تتميز المنشآت الصغيرة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها فالمتطلبات الرأسمالية لبداية المنشآت الصغيرة متواضعة، ويتراوح رأس مال المنشأة بين 160 ألف ريال إلى مليون ريال.

كما يقدر رأس المال المستثمر المطلوب لخلق فرصة عمل جديدة (تشغيل عامل واحد في المنشآت الصغيرة) نحو 590 ألف ريال، مقارنة بمبلغ 2.46 مليون ريال في المنشآت الكبيرة. ولذا لا تعتبر هذه الأصول كضمان كافٍ يقدم مقابل الحصول على التمويل.

الأجور والرواتب: بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل الدائم بأجر في المنشأة الصناعية الصغيرة نحو 182 ألف ريال، أي حوالي 15 ألف ريال شهرياً، أما المنشأة الخدمية الربحية الصغيرة فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل الواحد فيها نحو 12 ألف ريال تقريباً (**الجهاز المركزي للإحصاء، 2004**). ويُعد معدل الأجر منخفض جداً ولا يكفي لتلبية معيشة أسرة العامل في الشهر. ومع ذلك، يبدو أن البيانات التي حسبت معدل الأجر غير دقيقة، لاسيما أن ميزانية المنشأة مندمجة تماماً بميزانية مالكها في معظم المنشآت الصغيرة.

الوعي المالي والمصرفي للملاك: بلغت نسبة المشتغلين غير المؤهلين في قطاع المنشآت الصغيرة بنحو 57%، من إجمالي المشتغلين في هذه المنشآت في 2004م، ويعكس ذلك تدني مستوى الوعي المصرفي والتمويلي في هذه المنشآت.

3- إسهامات المنشآت الصغيرة في النشاط الاقتصادي:

إسهام المنشآت الصناعية الصغيرة في الناتج والتشغيل: تكمن أهمية قطاع المنشآت الصغيرة في الإسهام الفعال لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وذلك من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل من ناحية، والقدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق

(*): يعتبر عام 2004م المسح النهائي والأخير الذي تم بصورة واقعية في اليمن، وكانت هناك رؤية لعمل مسح جديد في عام 2014م، لكنه توقف بسبب الأحداث التي حصلت في اليمن؛ لذا تم اعتماد هذا التقرير لأنه واقعي وفعلي ولا يوجد أي تقرير آخر.

التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تُعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه المنشآت من ناحية ثانية. ولذا، سيتم تناول تطور إسهام المنشآت الصناعية الصغيرة في القيمة المضافة ودورها في زيادة القوى العاملة خلال الفقرتين الآتيتين:

إسهام المنشآت الصغيرة في القيمة المضافة: بلغ متوسط مساهمة المنشآت الكبيرة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي اليمني بنحو 59.37%، خلال المدة 2004م-2017م، وبلغ متوسط مساهمة المنشآت المتوسطة بنحو 8.55% خلال المدة ذاته، بالمقابل بلغ متوسط مساهمة المنشآت الصغيرة في القيمة المضافة خلال المدة 2004م-2017م بنحو 32.16%، ويعود انخفاض مساهمة المنشآت الصغيرة في القيمة المضافة إلى تدني مهارات العاملين فيها وبدائية الآلية المستخدمة في الإنتاج.

فضلاً عن موسمية بعض المنتجات الصناعية في هذه المنشآت. وتعتبر القيمة المضافة من أهم المؤشرات التي تعكس مكانة المنشآت الصغيرة في الاقتصاد اليمني.

جدول:4 إجمالي القيمة المضافة للمنشآت بحسب الحجم ونسبتها إلى إجمالي المنشآت (م. ريال)

السنوات	القيمة المضافة بحسب حجم المنشأة					
	صغيرة	%	متوسطة	%	كبيرة	%
2004	44,652	31.70	12,710	9.00	83,473	59.30
2005	57,167	29.10	14,144	7.20	125,138	63.70
2006	95,995	32.50	28,946	9.80	170,427	57.70
2007	143,571	33.00	42,636	9.80	248,857	57.70
2008	143,571	33.00	42,636	9.80	248,857	57.70
2009	130,808	30.80	38,543	9.10	256,039	60.20
2010	194,267	36.60	49,310	9.30	286,891	54.10
2011	179,985	36.60	45,702	9.30	265,654	54.10
2012	195,908	32.7	59,715	10.0	343,934	57.4
2013	201,986	32.3	45,629	7.8	348,882	59.8
2014	162,323	30.6	38,030	7.2	329,438	62.2
2015	182,429	31.5	43,975	7.5	335,905	61.0
2016	179,264	31.5	43,211	7.5	330,095	61.0
2017	173,831	28.4	41,300	6.4	336,824	65.3

المصدر: اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي للإحصاء **"كتاب الإحصاء السنوي "** سنوات متعددة صنعاء.

ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات تبين أن هناك إمكانية لزيادة وتفعيل دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد اليمني.

إسهام المنشآت الصغيرة في التشغيل: بلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت الكبيرة في القطاع الصناعي اليمني بنحو 36%، خلال المدة 2004م-2017م، وبلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت متوسطة الحجم بنحو 18% خلال المدة ذاتها، بالمقابل بلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت الصغيرة خلال المدة 2004م-2017م بنحو 46%، وهذا المؤشر يدل على قدرة المنشآت الصغيرة لاستيعاب فائض العمالة وخلق فرص جديدة مقارنة بالصناعات الكبيرة المكثفة لرأس المال. ويوضح جدول 5 إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي اليمني خلال المدة 2004م-2017م، بحسب حجم المنشآت

.

جدول 5: عدد العاملين في القطاع الصناعي حسب حجم المنشآت

السنوات	إجمالي عدد العاملين بحسب حجم المنشأة					
	صغيرة	%	متوسطة	%	كبيرة	%
2004	87,299	53.60	25,352	15.60	50,099	30.80
2005	91,887	52.30	27,657	15.70	56,208	32.00
2006	120,233	52.10	40,543	17.60	69,829	30.30
2007	137,066	51.50	48,652	18.30	80,303	30.20
2008	81,340	52.40	27,733	17.90	46,128	29.70
2009	84,342	56.10	21,926	14.60	44,123	29.30
2010	87,718	50.30	31,945	18.30	54,891	31.40
2011	74,227	50.30	27,032	18.30	46,449	31.40
2012	75,501	47.1	29,491	18.4	55,433	34.6
2013	107,301	44.5	46,877	19.5	86,813	36.0

2014	245,448	44.5	107,229	19.5	198,582	36.0
2015	87,935	44.5	38,417	19.5	71,145	36.0
2016	82,295	44.5	35,952	19.5	66,582	36.0
2017	82,659	44.5	36,112	19.5	66,876	36.0

المصدر: اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي للإحصاء **"كتاب الإحصاء السنوي "** سنوات متعددة صنعاء.

ومع ذلك، تحتل المنشآت الصغيرة المرتبة الأولى في القطاع الصناعي في اليمن من حيث التشغيل للقوى العاملة في البلد والمساهمة في الحد من البطالة، تليها في الأهمية المنشآت الكبيرة، ويعود انخفاض عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة إلى عددها المحدود في الانتشار، وتليها في الأهمية المنشآت المتوسطة.

ثانيًا-السياسة الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والأصغر:

وفقاً للسياسة الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة تأسست مؤسسات تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة، لتكن مؤسسات اجتماعية ربحية تتولى تغطية الفجوة التمويلية التي تعانيها المنشآت الصغيرة جراء إحجام المصارف عن تمويل هذه الشريحة الاقتصادية المهمة، ومخطط2 يوضح اتجاه السياسة الحكومية لتمويل هذه المنشآت.

مخطط 2 اتجاهات السياسة الحكومية لتمويل وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

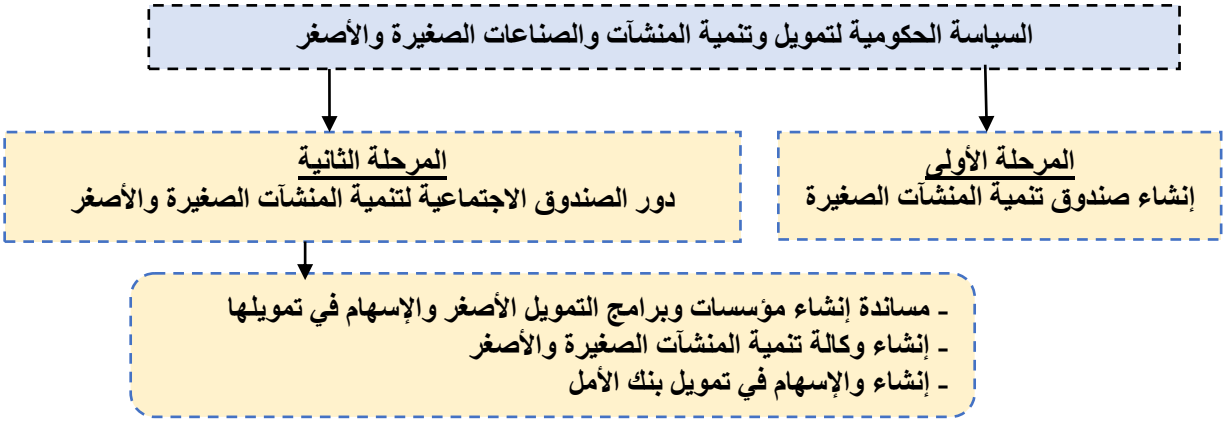

المصدر: استناداً إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية **التقرير السنوي** لعام 2019

ولذا، سيتم تناول السياسة الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والأصغر في ثلاث فقرات تتمثل في: طبيعة ونشاط صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة. ثم دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. ثم مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر ومؤشراتها المالية.

1- صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة: مع بداية التسعينيات وتحت تأثير الظروف والضغوط الاقتصادية تعاظم إدراك الأهمية البالغة لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها في هيكل الاقتصاد القومي، وتوازن عملية التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفقر، وتقليص البطالة، وبعد تأسيس الصندوق في المرحلة الأولى تم إنشاء صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بموجب القرار الجمهوري رقم 39 لسنة 2002م، والذي أشار إلى أن الصندوق يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويمارس نشاطه على أسس اقتصادية وتجارية هادفة إلى التشغيل المستدام.

(1) طبيعة نشاط الصندوق: تتمثل طبيعة نشاط الصندوق في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة باعتباره النشاط الأساسي مع تقديم الدعم الفني للمنشآت الصغيرة التي تطلب ذلك، ويسعى إلى استغلال خصائص المنشآت الصغيرة وإمكاناتها للتوسع والتنوع في الأنشطة الاقتصادية وخفض مستوى البطالة وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الدور التكاملي للمنشآت الصغيرة، باعتبارها منشآت مغذية للشركات الكبيرة بالمدخلات، وتستخدم منتجاتها كذلك من خلال المساهمة في توازن عملية التنمية الاقتصادية وتشجيع الانتشار الجغرافي للمنشآت كوسيلة لإحداث تنمية إقليمية متوازنة خاصة في المناطق الأقل نموا كما أن توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة سيسهم بزيادة مساهمتها في الدخل القومي وتعظيم القيمة المضافة الناتجة عنها والسعي نحو إحلال الواردات.

أ- أهداف الصندوق: يستهدف الصندوق صغار المستثمرين في قطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة وتوفير الموارد المالية بالشروط الملائمة لاحتياجات الصناعات والمنشآت الصغيرة من مصادر تمويل محلية ودولية، فضلاً عن توفير التمويل المناسب والخبرات الفنية والاستشارية لكافة عملاء

الصندوق لتدعيم موقفهم المالي ومساعدتهم على النمو ومواكبة التطورات الصناعية وزيادة القدرة التنافسية لمنشآتهم الصغيرة (**صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة التقرير السنوي لعام 2015**).

ب- مهام الصندوق: يشير نظام الصندوق، إلى أن مهامه تتمثل في الآتي:

- تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة للمستثمرين، ويعد النشاط الرئيسي للصندوق من خلال تقديم القروض للمنشآت بآجال مختلفة ولأغراض مختلفة (مشروع جديد، إحلال، توسيع، تطوير، تمويل رأس المال العامل)، مع التركيز على المشاريع والمنشآت لخريجي الجامعات والمعاهد.
- تطوير وتحديث المنتجات والخدمات الائتمانية والمصرفية والمرتبطة بالمنشآت الصغيرة.
- متابعة المنشآت الممولة للوقوف على أية انحرافات في التكلفة الاستثمارية، أو تنفيذ المنشأة والمساعدة في معالجة أية اختناقات فنية، أو مالية، أو إدارية أثناء التشغيل بما يتناسب مع ظروف كل منشأة على حدة.
- بحث تنمية فرص الاستثمار والمشاركة المباشرة في رؤوس أموال بعض المنشآت الاستثمارية أو الترويج لفرص الاستثمار المتاحة.
- إتاحة الاستشارات للمنشآت، ومن ذلك إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع أو المنشأة الراغبة بالاقتراض من الصندوق أو المقترح تمويله.
- معاونة العملاء في تسويق منتجاتهم من خلال إشراكهم في المعارض المحلية والدولية.

ج- الخدمات التي يقدمها الصندوق: يقوم الصندوق بتمويل مئات المنشآت في كافة القطاعات الصناعية الخدمية والتجارية الاقتصادية ويصنف الصندوق تمويل القطاعات كالآتي:

جدول 6 القطاعات الاقتصادية التي يمولها صندوق تمويل المنشآت الصغيرة

القطاع	طبيعة المشاريع
صناعي وإنتاجي	معامل أحذية، مطاحن حبوب، نجارة، خياطة، ورش لحام، معمل حلويات، مطابع نشر، قص أحجار، معامل شاي، ومطهرات، معامل بلك وبلاط، صناعة أسنان، معامل ملح...إلخ
خدمي	مطاعم، مكتبات، ورش تبريد، كوفيرات، بوفيات، مستوصفات، مدارس خاصة، مراكز اتصالات، ورش صيانة السيارات، مغاسل...إلخ
تجاري	بقالة، محلات مواد غذائية، محلات أجهزه كمبيوتر ومستلزماتها، محلات ملابس...إلخ

المصدر: صندوق تمويل المنشآت الصغيرة **" التقرير السنوي"** لعام (2015)، صنعاء.

كما يقدم الصندوق خدمات تمويلية من خلال المنتجات. والجدول الآتي يوضحها:

جدول 7: الخدمات المالية التي يقدمها صندوق تمويل المنشآت الصغيرة

التمويل	مبلغ التمويل	
	حد أدنى (ألف ريال)	حد أعلى (مليون ريال)
تمويل المنشآت الصغيرة	200	4
تمويل المنشآت النسائية الصغيرة	100	4
تمويل منشآت الشباب الخريجين (الصغيرة والمتوسطة)	150	1

المصدر: صندوق تمويل المنشآت الصغيرة، **"التقرير السنوي"** لعام (2015)، صنعاء

د- الشروط المطلوبة للتمويل: تعتمد السياسة التمويلية على معايير عملية تقييم، وقبول المنشآت الصغيرة بحيث تتماشى مع أهداف الصندوق، وللحصول على التمويل من الصندوق يجب توفر عدة شروط في الشخص المقترض في المشروع أو المنشأة المراد تمويلها، وذلك على النحو الآتي:

ه- الشروط الواجب توفرها في المقترض: (أن يكون المقترض من مواطني الجمهورية اليمنية، أن يقدم ضماناً يغطي مبلغ القرض وفوائده، أن تتوفر في المقترض القدرة والكفاءة الفنية والإدارية، ألا تقل مساهمته في تكاليف مشروعة عن 15% إلى 30% بالنسبة للمشروعات التوسيعية، وعن 50% للجديدة).

و- الشروط الواجب توفرها في المشروع المراد تمويله، وهي: (أن يكون المشروع صغيرًا وفقاً لتعريف الصندوق، أن يكون للمشروع موقع ومكان ثابت وإدارة منظمة، أن يكون المشروع في المجال الصناعي أو الخدمي أو التجاري وذا جدوى اقتصادية مشجعه قادراً على تغطية النفقات وتحقيق الأرباح، أن توفر المنشأة فرص عمل جديدة ودائمة أن تتميز منتجات أو خدمات المنشأة بالجودة وسهولة التسويق).

ز- بغرض الحصول على القرض من الصندوق تطلب الوثائق والضمانات الآتية: صور البطاقة الشخصية، رخصة مزاولة المهنة، صورة من عقد إيجار موقع المشروع أو المنشأة أو ما يثبت الملكية، والسجل التجاري للضامن عروض أسعار الآلات أو البضائع، وكذلك على العميل توفير الضمانات المناسبة، ومنها: ضمانة تجارية (من تاجر ذو قدرة مالية جيدة)، ضمان عقاري، ضمانة بنكية، ضمان المقتنيات

الذهبية، ضمانة جهة العمل (ضمانة موظف)، ضمان المعاش التقاعدي، ضمانة شخصية.

(2) تطور قروض الصندوق: شهد الصندوق تطوراً ملموساً في حجم الإقراض منذ تأسيسه حيث نجد أن الصندوق قدم تمويل حوالي خمسمائة وثمانية وثمانين مليون ريال في 2005م بداية مدة الدراسة، وحتى وصل إلى قرابة ثلاثة مليار في 2014م.(*)

وتبرز أهمية تطور النشاط الإقراضي للصندوق في تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة من خلال عدد القروض، وقيمتها، ومتوسط القرض خلال المدة 2005م-2014م في الجدول التالي:

جدول 8: تطور حجم الإقراض التي قام بها الصندوق خلال المدة (2005 -2014)

السنوات	عدد القروض	القروض (ألف ريال)	معدل النمو %	متوسط القرض(ريال)
2005	1,142	588,890	44.00	515.70
2006	1,326	665,057	13.00	501.60
2007	1,421	1,181,614	78.00	831.50
2008	1,381	1,251,488	6.00	906.20
2009	1,514	1,543,157	23.00	1,019.30
2010	2,550	2,349,923	52.00	921.50
2011	1,381	1,397,369	-41.00	1,011.90
2012	2,446	1,973,690	41.00	806.90
2013	2,942	1,831,578	-7.2.00	622.60
2014	4,715	2,943,867	60.70	624.40

المصدر: صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، " التقرير السنوي"، لعام (2014)، صنعاء.

(*) يعتبر هذا التقرير الأخير في الصندوق بسبب توقف عن منح القروض لارتباطها برواتب الموظفين في اليمن

ويشير جدول 8 إلى أن حجم القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة قد ارتفعت من **1,142** قرضًا في 2005م إلى 4,715 قرضًا في 2014م، أي أنه تضاعف عدد القروض إلى 4.13 % مرة خلال المدة (2005م-2014م)، بالمقابل ارتفعت قيمة هذه القروض من **590** مليون ريال تقريباً في 2005م حتى بلغت قيمة القروض الممنوحة في 2014م إلى 3 مليار ريال تقريباً أي تضاعف بمقدار 5.1 مرة تقريباً، في المدة ذاتها يعكس هذا التطور في حجم الإقراض الحاجة الملحة التي تعاني منها المنشآت الصغيرة في جانب التمويل بعد أن خذلتهم المصارف التجارية بإجراءاتها المعقدة. ومع ذلك، يشير الجدول ذاته إلى أن إجمالي القروض المنصرفة سنوياً من الصندوق قد اتخذت اتجاهات عامة تصاعدياً باستثناء عام 2011م الذي شهد تراجعًا في تطور القروض، ومعدلات نموها، وهو العام الذي شهدت البلاد فيه ظروفًا استثنائية.

أما في 2012 وبعد التوافق السياسي تابع الصندوق انتهاج سياسة متوازنة في تنمية أعماله؛ وذلك بسبب الشكوك التي ظلت تحيط بالمناخ الاستثماري والسياسي بشكل عام حيث تمثلت أولوياته بالمحافظة على سلامة الأداء الائتماني دون الإخلال بمبدأ تنمية الأرباح التشغيلية.

2- سياسات ومشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية: تم تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القانون رقم 15 لعام 1997م، ولقد حددت المادة 5 من القانون أهداف الصندوق، ومن هذه الأهداف: المساهمة الفاعلة في إنجاز خطة الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي بتمكين الأفراد والأسر والمنشأة الصغيرة والجماعات الفقيرة والمتدنية الدخل من العمل الإنتاجي عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات المشروطة لإقامة المشاريع والمنشآت الخدمية والإنتاجية، وصولاً إلى الإسهام في الحد من البطالة والفقر والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل.

ويعمل الصندوق على تحقيق أهدافه من خلال أربعة برامج أساسية، هي: التنمية المجتمعية والمحلية، بناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر والأشغال كثيفة العمالة "النقد مقابل العمل" وقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بناءً على توجه حكومي عام للاهتمام بالمنشآت الصغيرة (والأصغر) من خلال الآتي.

(1) وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر: هي الوحدة المعنية في الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ برامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتسعى الوحدة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومستدامة للمنشآت الصغيرة والأصغر، وتطوير وتقديم الخدمات غير المالية لأصحاب هذه المنشآت والعاملين فيها، والمساهمة في تطوير بنية تحتية مساندة لنمو وتطوير صناعة التمويل الأصغر في اليمن، وتقوم الوحدة بتنفيذ العديد من الأنشطة والخدمات لعل أهمها الآتي:

أ- الخدمات المالية: تعمل الوحدة على توفير خدمات القروض، الادخار التحويلات التأمينات... إلخ لأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر وذلك عبر وسطاء لا تقوم الوحدة بتقديم هذه الخدمات مباشرة للمستفيدين، وإنما تقوم بتقديم التمويل لبعض من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر على

شكل منح قروض ودورات، فمثلاً تقوم بمنح هذه البرامج والمؤسسات في مرحلة الإنشاء والتأسيس بالأصول الثابتة والأثاث ومنح تشغيلية مؤقتة تمنح في السنوات الأولى لتأسيس. وتتبع الوحدة عند منحها القروض منهجية واضحة لتأهيل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر لتكون قادرة على الاقتراض من القطاع المصرفي على أساس الرفع التدريجي لسعر الفائدة على الاقتراض وصولاً إلى نفس سعر السوق، بالإضافة لتبيه احتياجات هذه البرامج والمؤسسات للحصول على تمويل إسلامي.

ب- نشر ثقافة التمويل الأصغر من خلال إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل والفعاليات الترويجية حول التمويل الأصغر.

ج- تشجيع ودعم زيادة عدد مزودي خدمات التمويل الصغير والأصغر من خلال تقديم الدعم الفني للمصارف التي تقدم التمويل للمنشآت الصغيرة، وتشجيع وتدعيم المبادرات الهادفة إلى إنشاء مصارف متخصصة في صناعة التمويل الصغير والأصغر.

د- العمل كخبرة على المستوى الوطني في مجال التمويل الأصغر بجلب العديد من المنظمات الدولية للعمل في اليمن وربط هذه المنظمات ببرامج ومؤسسات التمويل الصغيرة والأصغر.

هـ- رعاية عملية التحول إلى مؤسسات قوية من خلال دمج المؤسسات والبرامج الصغيرة في مؤسسة مالية كبيرة قادرة على الانتشار والاستمرار في تقديم الخدمات والوصول إلى الاستدامة من خلال رفع عدد فرص العمل التي يوفرها قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر (**الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2017م**).

(2) **وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر:** تعتبر وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أحد مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية وفي 2005م باشرت نشاطها رسمياً في 19 يوليو 2006م، وتتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية وتتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، ويهدف نظام إنشاء هذه الوكالة إلى توفير الخدمات غير المالية للمنشآت الصغيرة والأصغر عبر التخطيط والتنسيق والمتابعة في تنفيذ عدد من البرامج مع الجهات ذات العلاقة من مقدمي الخدمة وأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات تنمية الأعمال الصغيرة من خلال مشاريع مبتكرة وإبداعية تساعد على نمو الأنشطة في هذا القطاع وتسعى إلى تحفيز دور الجهات الداعمة للقطاع (الغرف التجارية، المؤسسات والجمعيات الخاصة)، لتنظيم الرحلات الاستكشافية ومساعدة مزودي الخدمات لتطوير المهارات المرتبطة بها ببرامج تدريبية إدارية وكذلك مساعدة الغرف التجارية في تقديم الخدمات الاستشارية والتقنية للمنشآت الصغيرة والأصغر.

وتتمثل أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة في الآتي:

أ- دورات تدريبية تخصصية: تتميز هذه الدورات بأنها قصيرة وعملية ترفع من قدرات المنشآت الصغيرة، وتتيح لهم القدرة على الدخول في أعمال جديدة ومتطورة.

ب- مراكز الاستشارة والمعلومات التقنية: تقديم المعلومات والاستشارات التي تساعد أصحاب المشاريع في تحديد الآلات والمعدات الحديثة، ومصادر المواد الخام والتصاميم الجديدة، وبعض الاستشارات الأخرى الاقتصادية والمالية التي تساعد المنشآت الصغيرة.

ج- تطوير مناهج كليات المجتمع والمعاهد التقنية: بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تقوم الوكالة بإدخال منهج تعرف فيه عالم الأعمال إلى عالم مناهج كليات المجتمع والمعاهد الفنية والتقنية، المنهج يصنف ضمن مناهج التربية الريادية الذي يعمل على زرع روح الريادة لدى الشباب وتعريفهم بأهمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وما تمثل لهم من اختيار أمثل لتقليص من حجم البطالة وضمان مصدر ربح للعاملين.

د- خطوط إنتاجية جديدة: استقدام خبراء ورجال أعمال من بعض الدول المتقدمة لتقديم خطوط إنتاج وأعمال جديدة يمكن تطبيقها في اليمن.

هـ - الزيارات الاستكشافية: تعطي الفرصة لأصحاب المنشآت الصغيرة زيارة الدول الأكثر خبرة في مجال الصناعات الصغيرة، مثل: باكستان، مصر، الأردن...إلخ، وكذلك الزيارات الداخلية للشركات والمصانع في هذه الدول للتعرف على خطوط إنتاج جديدة وأساليب الإنتاج الحديثة مع التقنيات التسويقية والترويجية التي تتبعها هذه الدول بحيث يمكنهم تبني التقنيات والأساليب لتنمية منشأتهم وتنويع أنشطتهم.

و- تطوير وتسويق المنتجات الحرفية اليمنية: وذلك من خلال التواصل مع المنتجين الحرفين، وذلك عبر التجمعات الحرفية والمنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال المنتجات وعمل مسح حول المنشآت الحرفية اليمنية وتقديم المعلومات الخاصة بالمنتجات الحرفية وتسهيل الاستفسار عنها وتسويقها (الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2018). **بناء على ذلك، يتبع الصندوق التنمية المنشآت الصغيرة والأصغر منهجيه أساسية تتمثل في الآتي:**

أ- تقديم القروض بشكل غير مباشر عبر مؤسسات وبرامج التمويل الصغير الأصغر الذي يسهم بارتفاع الفوائد التي تطلبها هذه المؤسسات، فالصندوق الاجتماعي يقدم القروض لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر بفائدة منخفضة بالمقابل ترتفع الفوائد أو الأرباح التي تطلبها هذه المؤسسات من المنشآت الصغيرة والأصغر عند تمويلها.

ب- يشترط على مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر تقديم ضمانات لا يستطيع الوفاء بها كل أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر، كما أن آجال القروض قصيرة جداً تتراوح بين

أشهر إلى سنة، وهذا يقلل من دور هذه القروض في تنمية هذه المنشآت.

ج- حصة المنشآت الصغيرة والأصغر من إجمالي الميزانية الكلية للصندوق صغيرة جداً (*) مقارنة بنصيب القطاعات الأخرى.

3- برامج ومؤسسات التمويل الأصغر:

اتضح من تعريف المنشآت الصغيرة في اليمن أنه لا يوجد حدود فاصلة قاطعة أجمع عليها بين مفهوم المنشآت الصغيرة، ومفهوم المنشآت الأصغر، وفقاً لأي من المعايير المستخدمة في تعريفها. بناء على ذلك، ليس هناك ما يمنع من تناول تمويل المنشآت الأصغر في اليمن، لأن تأثيراتها في النشاط المصرفي تتطابق أو تتماثل مع تأثيرات القروض(التمويلات)، المقدمة للمنشآت الصغيرة، لاسيما أن عدد المنشآت الأصغر كبير جداً، وأكثر انتشارًا جغرافياً على مستوى البلد ومستوى كل محافظة، والسبب الآخر أنه يجري أرداف المنشآت الأصغر بالمنشآت الصغيرة من الناحية العلمية، فعلى سبيل المثال وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وحدة مصرف التضامن الإسلامي، يطلق عليها برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر، والسبب الثالث أن نطاق التمويل الذي تقدمه معظم المصارف ذات الصلة سيشمل نطاق القروض(التمويلات)، التي تقدم للمنشآت الأصغر والمنشآت الصغيرة بشكل يصعب معه تحديد التمويل المقدم لكليتيهما. ويُعد قطاع التمويل الأصغر في اليمن من القطاعات الناشئة في المنطقة العربية.

ففي اليمن يوجد العديد من المؤسسة وبرامج تقدم التمويل الأصغر ومن أجل الوقوف على أداء هذه المؤسسات والبرامج. سيشمل هذا الفرع طبيعة نشاط مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر لليمن. بالإضافة إلى عرض المؤشرات المالية الخاصة لهذه المؤسسات والبرامج في الفقرتين الآتيتين:

(1) طبيعة نشاط مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر: لكل برنامج نشاطه الخاص في التعامل مع هذه المنشآت باتباع السياسات التمويلية المناسبة التي تتوافق مع الأهداف الرئيسة التي تحدد نشاطه التمويلي الذي أنشئ من أجله مع التنوع في تقديم الخدمات للفئة المستهدفة، فضلاً عن التوسع في النطاق الجغرافي.

والجدول التالي يبين طبيعة نشاط مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر بنوع من التفصيل

جدول 9: مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر وأسس تقديم تمويلاتها

البرنامج	المؤسسة الوطنية	مؤسسة عدن	نماء للتمويل الأصغر	آزال للتمويل الإسلامي	حضرموت لتمويل والادخار	الأوائل	المؤسسة الاجتماعية لتنمية
سنة الإنشاء	2004	2005	2001	2001	2000	2000	2000
الجهة الكفيلة	مجلس أمناء المؤسسة، الصندوق الاجتماعي	مجلس أمناء مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	جمعية الإصلاح ومشروع ميكرو ستارت التابع لصندوق الأمم المتحدة للتنمية	منظمة سول للتنمية	جمعية النهضة الاجتماعية الثقافية الخيرية.	مجلس إدارة شركة الأوائل للتمويل الأصغر	الجمعية الاجتماعية لتنمية الأسرة
الجهة الممولة	الصندوق الاجتماعي للتنمية	الصندوق الاجتماعي للتنمية	الصندوق الاجتماعي، برنامج الخليج العربي، بنك التضامن.	الصندوق الاجتماعي للتنمية	الصندوق الاجتماعي للتنمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الخليج، الصندوق الاجتماعي	برنامج الأمم المتحدة، البنك الدولي، برنامج الخليج العربي، الصندوق الاجتماعي
الأهداف	تقديم خدمات مالية متنوعة، التوسع والانتشار في الحضر والريف	الأسر الفقيرة، تحقيق الاستدامة المالية، الانتشار في المحافظات	تحسين المستوى المعيشي، تخفيف البطالة والفقر.	الوصول لمحفظة نشطة 4054عميل تحقيق كفاءة تشغيلية100% نهاية العام	تقديم خدمات التمويل لأصحاب الانشطة الأصغر والتطور فيها محاربة الفقر	الوصول إلى أكبر عدد من الفئة المستهدفة في تعز والمناطق المجاورة لها	تنمية أنشطة النساء، وزيادة الإنتاجية بتحويل نشاطها من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي
الخدمات المقدمة	قروض بنظام المجموعات وفردية، ادخار، تمويل مرابحة	قروض بنظام المجموعات وفردية، ادخاري إجباري	قروض بنظام المجموعات، فردية، ادخار إجباري، مرابحة	تمويل فردي رجال والنساء ومجموعات للنساء، ومرابحة	قروض فردية ومجموعات بنظام مرابحة ادخار إجباري وطوعي	خدمات بنظام المجموعات والفردية، منتج التكافل	قروض بنظام المجموعات، فردية، الادخارية. قروض موسمي
تقديم الخدمة	تقليدي، وإسلامي	تقليدي	تقليدي وإسلامي	إسلامي	تقليدي، وإسلامي	تقليدي	تقليدي
الحد الأدنى للتمويل	30 -50 ألفًا	50 ألفًا	100 ألف	5إلى 10 ألف	10 آلاف	10 آلاف	6 آلاف
الحد الأعلى للتمويل	100 ألف	1 مليون	2 مليون	2 إلى 5 مليون	1 مليون	300 ألف	80 ألفًا
فترة السداد	12-6 شهرًا	24-6 شهرًا	12- 6 شهرًا	24-4 شهرًا	30 شهر	4 إلى 10 أشهر	10-8-6-4 أشهر
الضمانات المطلوبة	وظيفية، تجارية، ذهب	وظيفة، تجارية	تجارية، عينية، عقارية	تجارية، عينية، وظيفية	تجارية، وظيفة، ذهب	تجارية، وظيفة ذهب	ضمان محل

(*) تمثل نسبة 3% من إجمالي استثماراته العامة. استناداً إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية (2017)، **"التقرير السنوي"**، صنعاء.

المصاريف	20% سنوياً	2% شهرياً	24% سنوياً	2.5% شهرياً	2% شهرياً	2% لكل قسط	3% شهرياً
النطاق الجغرافي	صنعاء، ذمار، يريم، إب، تعز، لحج، عبس	الشيخ عثمان البريقة، المعلا، لحج	صنعاء، تعز، عدن	أمانة العاصمة، نقم، والصافية، وشميلة	سيئون، تريم، القطن، ساه، والعين، رماة.	تعز، والمناطق المجاورة.	أمانة العاصمة

المصدر: اليمن، المركز الوطني للمعلومات (2018)، "دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر"(الإدارة العامة للتحليل والدراسات، صنعاء)

ويشير جدول 9 إلى حداثة تأسيس وإنشاء المؤسسات التمويلية المتخصصة في تمويل المنشآت الأصغر في المحافظات، فضلاً عن محدودية انتشارها؛ حيث تتركز إدارة ومكاتب هذه البرامج والمؤسسات في مركز المدينة كما أن هناك تشابهًا إلى حد كبير بين برامج التمويل فيما بينها من حيث الضمانات والفئات المستهدفة وإجراءات الحصول على القرض لتبعيتها للصندوق الاجتماعي للتنمية ويطبق نشاط تقديم التمويل (الخدمات المقدمة)، بحسب النظام الفردي ونظام المجموعات في جميع المؤسسات والبرامج. كما أن هناك مؤسسات وبرامج تقوم بتقديم الخدمات التمويلية على أساس النظام الإسلامي، فمنها بشكل خاص برنامج آزال للتمويل الأصغر الإسلامي ويشترك التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر برنامج نماء للتمويل الأصغر وبرنامج حضرموت للتمويل والادخار وبقية المؤسسات والبرامج تستخدم التمويل التقليدي بشكل خاص، وتستخدم في القطاع التجاري والخدمي ويوجد اختلاف كبير بين هذه المؤسسات والبرامج من حيث تبويب البيانات التي تتبعها بحسب مدة السداد والحد الأدنى والأعلى لمنح التمويل للمنشآت الأصغر فضلاً عن وجود المصاريف الإدارية التي تتخذها المؤسسات التي تمنحها، وتعتبر بين نسبة 1.5% إلى 3% شهرياً لجميع البرامج ومازال انتشار هذه المؤسسات والبرامج محدوداً على مستوى النطاق الجغرافي للبلد.

(2) المؤشرات المالية لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر:

تُقدم مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في اليمن خدمات مالية قد تصل إلى 45 ألف مقترض ومقترضة تقريباً حتى نهاية 2018م، وفي إطار ذلك، يكمن توضيح أهم متغيرات الأداء المالي للمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر من خلال بعض المؤشرات المتعلقة بأداء هذه المؤسسات والبرامج. حيث بلغ عدد المقترضين النشطين في مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر (الذين لديهم قروض قائمة)، إلى **44,659** ألف مقترض، حتى ديسمبر 2018م، وتشكل المقترضات (النساء) بنسبة 9% من إجمالي المقترضين، وذلك بإجمالي محفظة قروض بلغت إلى 4 مليار و700 مليون تقريباً في المدة ذاتها. (استناداً إلى جدول10). ومن الجدول ذاته، وصل متوسط عدد المقترضين لكل مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر إلى 5,582.38 مقترضًا حتى 2018م. وكما بلغ متوسط رصيد القرض لكل مقترض في مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر (إجمالي محفظة القروض)، إلى عدد المقترضين النشطين إلى 105 مليون ريال. في المدة ذاتها. ومن خلال معيار الأفضلية لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر تُعد المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر ومؤسسة عدن من المؤسسات التمويلية الأكثر منحاً للتمويل الأصغر لو قورنت بالمؤسسات والبرامج الأخرى، حيث تحوز المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر ما يعادل الثلث 28.21% من إجمالي عدد المقترضين. تليها في الأهمية مؤسسة عدن بنسبة بلغت 21.94 % من إجمالي المؤسسات والبرامج. في حين مثلت ما نسبة 49.85% من إجمالي عدد المقترضين للمؤسسات والبرامج التمويلية الأخرى. (استناداً إلى جدول10).

جدول 10: أهم المؤشرات المتعلقة بأداء مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر حتى ديسمبر2018م

م	اسم البرنامج أو المؤسسة	المقترضون النشطون		محفظة القروض (م. ريال)	تراكمياً		متوسط القرض (ألف ريال)
		عدد المقترضين	المقترضات (%)		عدد المقترضين	مبالغ القروض (م. ريال)	
1	المؤسسة الوطنية	12,600	34	1,507	153,506	10,648	119.60
2	مؤسسة عدن	9,802	66	666	54,529	4,376	67.95
3	برنامج نماء	5,677	31	668	88,828	7,901	117.67
4	آزال للتمويل	3,079	41	472	51,830	5,071	153.30
5	برنامج حضرموت	6,522	31	761	34,518	4,843	116.68
6	برنامج الاتحاد	3,644	80	391	50,660	3,101	107.30
7	شركة الأوائل	1,291	78	46	60,224	1,777	35.63
8	المؤسسة الاجتماعية لتنمية	1,446	66	180	17,529	1,723	124.48
	الإجمالي	44,659	427	4,691	446,082	26,530	-

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية (2018) ، **"التقرير السنوي"**، صنعاء، ص56

وبمقارنة أداء مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في اليمن مع مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان العربية من حيث القدرة على الوصول والانتشار وحجم المحفظة الإقراضية تبين أن مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في

اليمن محدودية الانتشار، كما تتركز معظم هذه المؤسسات والبرامج في المدن وعواصم المحافظات(استنادا إلى جدول 10 السابق).

وبناء على ذلك، يمكن تحقيق نمط واقع برامج تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن بأنه نمط يركز على التمويلات قصيرة الأجل من ناحية، وتركز البنوك اليمنية على الشركات الكبيرة ذات الثقة في القطاعات الاقتصادية الأكبر ربحية، التجارة المحلية والأفراد أيضاً من ناحية أخرى.

أما المنشآت الصغيرة فهي بعيدة عن اهتمام وتركيز السياسة التمويلية للمصارف باستثناء بنك الأمل للتمويل، ووحدة التمويل في بنك التضامن الإسلامي وبنك الكريمي، وسيتم توضيح التمويل الذي قدمته هذه المصارف في المبحث التالي.

المبحث الرابع- واقع تمويل المنشآت الصغيرة في المصارف اليمنية

بدأت بعض المصارف تمنح قروضاً لمنشآت ومشاريع صغيرة كما تشير البيانات التي أمكن الحصول عليها عن تلك القروض، ومن تلك المصارف بنك الأمل للتمويل الأصغر بوصفه بنكاً أنشئ بدعم ومساهمة حكومية في إطار سياسة تقليص الفقر وبنك التضامن الإسلامي وبنك الكريمي للتمويل الأصغر، لذا سيتم توضيح واقع هذه البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة في الجمهورية اليمنية خلال مدة الدراسة على النحو الآتي:

أولًا- بنك الأمل للتمويل الأصغر:

تم إنشاء بنك الأمل للتمويل الأصغر بموجب القانون الخاص به رقم 23 لسنة 2002م كأول بنك في اليمن يهدف إلى تقديم الخدمات المالية للمشاريع والمنشآت الصغيرة والأصغر، وذلك في إطار سياسة حكومية تستهدف تقليص الفقر. ويمكن توضيح أسس البنك وأهدافه على النحو الآتي:

أ- **رأس مال البنك**: يتوزع رأس مال بنك الأمل على النحو الآتي:

- 45% مساهمة الحكومة اليمنية ممثلاً بالصندوق الاجتماعي للتنمية.
- 35% مساهمة برنامج الخليج العربي للتنمية – الأجفند.
- 20% مساهمة القطاع الخاص.

ب-أهداف البنك: يهدف البنك وفقاً لقانون إنشائه إلى تقديم الخدمات المالية للمشاريع والمنشآت الصغيرة في إطار سياسة حكومية مستدامه تستهدف تقليص الفقر من خلال قناة منح التمويلات المناسبة لها (أصحابها لاسيما النساء)؛ لأنها أداة مناسبة لخلق فرص عمل إضافة إلى تقديم التمويل للأفراد القادمين على إدارة منشآت مدرة للدخل

ويوضح جدول11، أنواع التمويل المصرفي الذي يمنحها البنك والمستهدفون وحدود سياسته التمويلية (نطاق مبلغ القرض، المستهدفون، فترة السداد)

جدول 11: أنواع التمويل المصرفي ونطاقها ومدة السداد في بنك الأمل للتمويل الأصغر

نوع التمويل	الفئة المستهدفة	نطاق القرض (ألف ريال)	فترة السداد (شهر)
تمويل المجموعة	النساء	200 - 10	8 - 4
تمويل فردي	الأفراد من أصحاب المنشآت الصغرى	1,000 – 30	8 - 4
تمويل الرعاية	مستفيدو صندوق الرعاية الإجتماعية	100 - 35	18 - 4
تمويل الشركات	الموظفون في القطاعي العام والخاص	1,000 – 50	18 - 4
التمويل الاستثماري	الأفراد من أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر	10,000 – 1,000	24 - 4

المصدر: استنادا إلى بنك الأمل للتمويل الأصغر" التقرير السنوي"، صنعاء.

ج- **السياسة التمويلية للبنك:** يشترط البنك للحصول على التمويل، الشروط الآتية:

-أن يكون عمر المنشأة أكثر من 6 أشهر على الأقل، وأن يكون العميل صاحب منشأة قائمة ومنتجة.

-التدرج في منح القروض بحسب طبيعة المنشأة، وعمرها وخبرتها، (بمعنى إمكانية إرتفاع مبلغ القرض للمنشأة بحسب مستواها والتقدم في نشاطها).

- اعتماد موقع المنشأة أو المشروع وليس موقع المنزل في تحديد الفرع الذي يتبع له المشروع.

-لا يمنح أي عميل جديد تمويل لإدخال منتج جديد أو مزاوله نشاط جديد لم يتعامل العميل به أو معه من قبل أو له علاقة بنشاط جديد.

- موافقة العميل على القيام بدراسة نشاطه ميدانياً من موظفي المصرف.

وللوقوف على واقع التمويل المصرفي لبنك الأمل للمدة 2009م-2018م يلاحظ ارتفاع نسبة التمويل من نحو 296 مليون في 2009م إلى نحو 3.182 مليار في 2014م أي أنه تضاعف بمقدار 10.75 مرة، وهي عبارة عن تمويل للمنشآت الصغيرة والأصغر.

جدول 12: النشاط المصرفي وتمويل المنشآت الصغيرة لبنك الأمل للتمويل الأصغر				
السنوات	التمويل (م. ريال)	حقوق الملكية (م. ريال)	الودائع (م. ريال)	عدد المستفيدين
2009	296	1,315	36	13,545
2010	885	1,852	1,102	28,755
2011	635	2,388	154	18,665
2012	1,240	3,480	1,150	33,092
2013	2,400	4,251	2,903	46,079
2014	3,182	7,316	2,708	37,739
2015	1,565	7,889	1,407	14,582
2016	749	8,002	1,780	969
2017	172	9,618	7,423	3926
2018	584	12,025	11,343	16,660
المصدر: بنك الأمل للتمويل الأصغر " التقرير السنوي" 2019، صنعاء				

غير أن ذلك يمكن أن يُعود إلى بناء مبانٍ جديدة للبنك وتجهيزات بالآلات والأجهزة والأثاث، ثم انخفضت هذه التمويلات 9.1 مرة من عام 2015م إلى عام 2017م بسبب الأحداث والحروب التي حدثت في اليمن ثم عاودت إلى الارتفاع في 2018م في إجمالي التمويلات الممنوحة من بنك الأمل وأيضاً المستفيدين من هذه التمويلات استناداً إلى جدول 12.

ومن خلال البيانات السابقة تبين أن واقع تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن خلال مدة الدراسة قد تفاوتت عبر سنوات مختلفة من جانبين، الأول جانب البنك الذي تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل الأولى مرحلة التأسيس (2009-2010)، ومرحلة الانطلاق (2011-2014)، ومرحلة الأداء النوعي (2015-2019) بموجب ماورد في تقرير البنك لكن الواقع يختلف تماماً فقد تعرض الاقتصاد اليمني إلى اهتزازات متعددة خلال مدة الدراسة ابتداءً في عام 2011م، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة دخول البلد في حروب مستمرة حتى أثرت على الاقتصاد بشكل مباشر.

ثانيًا- بنك التضامن الإسلامي وتمويل المنشآت الصغيرة:

أنشئ بنك التضامن الإسلامي الدولي تحت اسم البنك الإسلامي اليمني للاستثمار والتنمية (شركة مساهمة يمنية مقفلة)، بموجب القرار الوزاري رقم 147 لسنة 1995، وقد تم تعديل اسم البنك إلى بنك التضامن الإسلامي بموجب القرار الوزاري رقم 169، لسنة 1996م، وهذا وقد قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 20 مارس 2002م تغيير اسم البنك ليصبح بنك التضامن الإسلامي الدولي، وقد بدأ نشاطه الفعلي في 20 يوليو 1996م، ويمارس نشاطه خلال المركز الرئيس بمدينة صنعاء ووصل عدد فروعه المنتشرة في أنحاء الوطن إلى 23 فرعاً في 2018م. وفي مجال تمويل المنشآت الصغيرة تابعت إدارة البنك اهتمامها لتمويل هذه المنشآت الاقتصادية محور التنمية في البلاد والحد من الفقر والبطالة من خلال تقديم الخدمات المالية وغير المالية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة للمجتمعات المحلية في الحضر والريف بما يحقق الاستدامة المالية والنمو للبنك.

وحتى يقوم البنك بدوره في هذا الجانب قام بإنشاء وحدة لها استقلالية خاصة مالياً وإدارياً بموجب قرار رئيس مجلس إدارة البنك رقم8 لعمليات المنشآت الصغيرة في 2006م، وتم تحديد رأس مال أولي للتأسيس والتمويل بمبلغ 250 مليون ريال ووضعت له لوائح وسياسات وخطط إستراتيجية إلى 2010م، ثم تم رفع رأس المال إلى مليار ريال، وقد استمر البنك في تحمل مسئولياته الاجتماعية في التفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي ويقوم البرنامج منذ إنشائه في بنك التضامن الإسلامي الدولي بتقديم خدماته التمويلية بصيغ المرابحة الإسلامية من خلال 14 فرع منتشر في 9 محافظات الجمهورية في: صنعاء، تعز، عدن، حضرموت، الحديدة، حجة، إب، شبوة، عمران. وتُعتبر الوحدة استثماراً تجارياً من قبل بنك التضامن الإسلامي، كما تعد الوحدة قانونياً جزءًا من البنك، ولكن لها هيكلها التنظيمي الخاص.

ويمكن توضيح ذلك أكثر على النحو الآتي:

أ- الأنشطة الإستراتيجية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة: تُعد منتجات التمويل في البنك مماثلة لتلك التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن، ويُعد نمو الوحدة بطيئاً وفقاً لخطط العمل إلا أنها منذ بدء العمليات تمكنت من بناء قاعدة من العملاء من أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر ومن المخطط تقديم خدمة التأمين الإسلامي التكافلي لتغطية الأقساط القائمة، في حالة عدم السداد بما يماثل التأمين على الديون المتبقية.

ب- المنتجات ذات الصلة بالمنشآت الصغيرة: يهتم بنك التضامن الإسلامي من خلال وحدة التمويل الصغير والأصغر بتقدم تمويلات المجموعات للنساء على نموذج جرامين وللأفراد (تمويل منشآت أو تمويلات استهلاكية) كذلك التمويلات الموسمية، وتتراوح نسب التمويل من 200 إلى 1000دولار لتمويل المجموعات أو بما يعادل 50 ألف ريال

يمني الى 500 ألف ريال، و 250 إلى 2500 دولار للتمويل الفردي. وتتراوح فترات التمويل من شهر إلى 24 شهرًا، وتتراوح أسعار التمويل من 15 % للتمويلات الفردية، و 18%لتمويل المجموعات إلى 24%، أو2%شهرياً للتمويلات الموسمية ويتم قبول الضمانات التجارية أو الرواتب أو الذهب.

ج-المنتجات الحالية: يقدم البنك حالياً، جميع منتجات التمويل وفقاً لصيغ التمويل المتاحة في المصارف الإسلامية بما في ذلك تمويل التجارة والاستثمار والاستهلاك والزراعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي تتفق مع صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، وهي صيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة. وفيما يتعلق بالالتزامات يتم تقديم الحسابات الجارية والمدخرات والودائع الزمنية وماكينات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان كما يقوم البنك بتيسير تحويلات الأموال المحلية والدولية.

ويمكن توضيح واقع التمويل المصرفي (للمنشآت الصغيرة) لبنك التضامن الإسلامي خلال المدة 2005م-2018م، والذي نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول 13 التالي ارتفاع حجم التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة من نحو 133 مليون في 2005م، إلى نحو 1.8 مليار ريال في 2014م، وارتفع حجم الودائع المصرفية من نحو 122 مليار ريال في 2005م، إلى 453 مليار في 2014م.

بالمقابل نجد أن التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة بلغت 2 مليار ريال في عام 2015م ، بعدد مستفيدين بلغ 780 مستفيدًا لهذا العام (أي 8666 مستفيدًا تراكمياً)، وانخفضت أرصده ودائع وحسابات العملاء نهاية عام 2016م إلى مبلغ415,814 مليون ريال، مقابل مبلغ 431,623 مليون ريال نهاية عام 2015م، بنقص مبلغ 431,623 مليون ريال وبنسبه انخفاض قدرها 4%. ويعود ذلك، لسبب دخول الجمهورية اليمنية في الحروب، التي ساهمت في اهتزازات شديدة تعرض لها الاقتصاد اليمني مما أدى إلى إحجام البنوك في منح التمويلات للمنشآت الصغيرة والأصغر في البلد، ثم عاودت هذه التمويلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة في اليمن، من قبل وحدة بنك التضامن للتمويل الصغير والأصغر بالارتفاع حتى وصلت ذروتها في 2018م الذي يعتبر نهاية مدة هذه الدراسة؛ حيث بلغ التمويل الممنوح للمنشآت الصغير 13 مليار ريال، وبلغ عدد المستفيدين من هذه التمويل 13300 مستفيد (منشآة)، وارتفع حجم الودائع أيضاً في 2018م، حتى بلغت 411 مليون أي أنها تضاعفت عن بداية مدة الدراسة 4 مرات تقريباً خلال مدة الدراسة

والجدول الآتي يوضح تطور النشاط المصرفي لبنك التضامن الإسلامي خلال هذه المدة 2005م-2018م.

جدول13: تمويل المنشآت الصغيرة والودائع (م. ريال) لبنك التضامن الإسلامي وعدد المستفيدين

السنوات	تمويل المنشآت الصغيرة	الودائع	عدد المستفيدين
2005	133.00	121,907.90	968
2006	185.00	166,028.60	1,150
2007	269.63	199,670.30	1,357
2008	434.14	238,677.40	2,667
2009	558.00	282,571.20	3,465
2010	974.90	323,017.10	4,810
2011	700.49	323,663.00	3,381
2012	1,131.11	375,622.70	5,437
2013	2,013.70	460,300.90	8,787
2014	1,823.07	452,962.50	7,886
2015	2,028.63	431,623.00	8,666
2016	2,352.91	415,814.00	9,694
2017	6,509.94	389,900.00	11,146
2018	13,059.63	411,400.00	13,294

المصدر: بنك التضامن الإسلامي، **"التقارير السنوية** وحدة التضامن للتمويل الصغير والأصغر

ونستنتج مما سبق أن بنك التضامن الإسلامي الدولي (من خلال وحدة البنك للتمويل الصغير والأصغر) قد ساهم في تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن بشكل إيجابي وملموس لهذه المنشآت دون غيره من المصارف اليمنية الأخرى التي احجمت عن تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن خلال مدة الدراسة.

ثالثًا- مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي:

مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي هو تطوير لشركة الكريمي للصرافة والتحويلات التي تأسست في 1995م ومركزها الرئيس صنعاء ومنذ تأسيس الشركة سعت لتطوير خدماتها المصرفية، وفي عام 2010م وبدعم وتشجيع من الصندوق الاجتماعي للتنمية شهدت الشركة تطوراً جديداً بتحويلها لمصرف تمويل أصغر إسلامي بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني بمجال الخدمات المالية (صرافة، تحويلات، ادخار، تمويلات)؛ حيث يقوم المصرف بقبول الادخارات بأنواعها واستثمار الأموال في مختلف أوجه الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد صدرت الموافقة النهائية لمصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي من محافظ البنك المركزي اليمني بتاريخ 2-6-2010م، استناداً إلى القانون رقم 15 لعام 2009م بشأن بنوك التمويل الأصغر. وقد بلغ عدد فروع المصرف إلى 20 فرعاً في 2018م. ويمكن توضيح أسس إنشاء البنك وأهدافه وسياسته التمويلية على النحو الآتي:

أ- رأس مال المصرف: يتركز رأس مال المصرف بنسبة 100% في القطاع الخاص الوطني.

ب- أهداف البنك: يستهدف المصرف وفقاً لقانون إنشائه إلى تقديم خدمة التمويل من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة للمشاريع والمنشآت الإنتاجية الصغيرة، بالضمانات المقبولة بعيداً عن التعقيد والتعجيز بما يساعد على تنميتها وتقليص البطالة والإسهام في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني.

ج- أنواع التمويل وحدود سياسته التمويلية (نطاق مبلغ التمويل، المستهدفون، فترة السداد): يقدم المصرف عدة منتجات فرعية بمرور الوقت لتشمل شرائح واسعة من المنشآت الصغيرة بما يتوافق مع صيغ التمويل الإسلامي ويقدم المصرف أيضاً تمويلات للنساء والرجال أصحاب المشاريع الإنتاجية الخدمية وتتراوح التمويلات بين 100ألف ريال ومليون ريال، أو من500 – 5000 دولار وبحيث تنسجم مدة سداد الأقساط مع قدرة العميل (أسبوع، ثلاثة أشهر أو موسمي ومدة التمويل وسداد الأقساط لفترات قد تصل سنة، أو أكثر إذا كانت تتطلب ذلك).

د-المنتجات الحالية: تتمثل أهم خدمات التمويل في المرحلة الحالية، في نوعين، هما:

المنتج الأول: تمويل رأس المال العامل عن طريق صيغة المرابحة بواسطة شراء مواد خام أو مخزون للعملاء ومن خلال هذا المنتج سيتم تطوير عدد من المنتجات الفرعية بمرور الوقت ولمختلف شرائح المنشآت الصغيرة.

المنتج الثاني: صيغة الإجارة المنتهية بالتملك لتمويل شراء معدات وآلات وأجهزة.

هـ- السياسة التمويلية للمصرف: يشترط المصرف للحصول على التمويل الشروط الآتية:

- أن يكون المتمول يمني الجنسية مقيمًا في اليمن وسكنه ومحل نشاطه معلوم.
- أن يكون له إثبات هوية (الشخصية، العائلية، جواز السفر).
- أن يكون عمر مقدم الطلب ما بين 18 سنة و 60 سنة.
- أن يتمتع طالب التمويل بالسمعة الحسنة.
- ألا يقل عدد سنوات العمل في نفس العمل أو النشاط عن سنة.
- القدرة على توفير الضمانات علماً بأن الضمانات سهلة وميسرة لجميع الفئات.
- أن يكون النشاط أو المشروع ملكاً لشخص واحد بدون شراكة مع الغير. (مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي التقرير السنوي 2017م).

ويمكن الإشارة إلى التمويل المصرفي للمنشآت الصغيرة في مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي خلال المدة 2010م-2018م استناداً إلى جدول14. على النحو الآتي:

ارتفع حجم التمويل للمنشآت الصغيرة والأصغر من نحو 80 مليون ريال في 2010م إلى نحو 15.5 مليار في 2018م، أي أنه تضاعف بمقدار 195 مرة تقريباً خلال المدة 2010م-2018م، وبلغ عدد المستفيدين (المنشآت الأصغر)، من التمويل من نحو 234 مستفيدًا في 2010م إلى نحو 27092 مستفيدًا في 2018م. أي أنه تضاعف عدد المستفيدين من المنشآت الأصغر بمقدار 116 مرة خلال المدة ذاتها.

جدول 14: تمويل المنشآت الصغيرة وعدد المستفيدين في مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

السنوات	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد (المستفيدين)
2010	80	234
2011	730	330
2012	559	1,829
2013	1,854	5,847
2014	2,047	7,750
2016	8,965	21,459
2017	11,645	25,964
2018	15,562	27,092

المصدر: الجمهورية اليمنية، الصندوق الاجتماعي للتنمية" **التقرير السنوي**" سنوات متعددة، صنعاء.

وخلاصة لما سبق يعد التوجه الذاتي لبنك الأمل للتمويل الأصغر ووحدة بنك التضامن للتمويل الصغير والأصغر نحو تقديم التمويل للمنشآت الصغيرة والأصغر توجهاً سليماً باتجاه توسيع سوق خدماته المالية والمصرفية وتنويعها فضلاً عن تنويع مصادر حصوله على الموارد المالية للتوسع في نشاطه. والأمر نفسه ينطبق على مصرف الكريمي للتمويل الأصغر.

وبالمقابل نجد أن طبيعة السياسة التمويلية التي تتبعها المصارف التجارية اليمنية، التقليدية منها والإسلامية بشكل عام تعد سياسة متحفظة جداً تجاه المشاريع والمنشآت الصغيرة وذلك يمثل قيداً غليظاً بحد ذاته، على تنمية المنشآت الصغيرة في اليمن كماً وكيفاً من ناحية، فضلاً عن كونها عقبة كبيرة أمام عملية التنمية الاقتصادية الفعالة من ناحية أخرى.

ومع ذلك، مازال هناك حاجة ماسة لتعميق دراسة آخرى باستخدام أدوات بحث كيفية، للتعرف كيفياً على الأسباب العميقة التفصيلية لإحجام المصارف اليمنية الأخرى عن التوجه نحو منح التمويلات للمشاريع والمنشآت الصغيرة من ناحية ولمعرفة الأنشطة الاقتصادية للمشاريع والمنشآت الصغيرة الممكن استهدافها بالسياسات التمويلية للمصارف من ناحية أخرى، باستخدام أي أدوات بحثية كيفية أو كمية.

المبحث الخامس- الاستنتاجات والتوصيات

أولًا- الاستنتاجات:

1- لا يوجد إجماع في تعريف المنشآت الصغيرة، وتمييزها عن المنشآت المتوسطة، أو المنشآت الصغرى، أي لا يوجد حد أدنى أو أقصى وفقاً لأي من المعايير المعتمدة لتعريف هذه المنشآت، سواء بين الباحثين، أو بين البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. والأمر نفسه بالنسبة لهذه المنشآت في اليمن ما يترتب عليه، عدم وجود حدود فاصلة بين حجم التمويل الصغير، وحجم التمويل الأصغر.

2- تسهم المنشآت الصغيرة بمعدلات مناسبة في النمو الاقتصادي على المستوى القومي، وعلى مستوى البلد فتكمن في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وتخفيض نسبة البطالة من دولة إلى أخرى.

3- ليس هناك توجه إستراتيجي رسمي تنبثق عنه سياسة شاملة لتنمية المنشآت الصغيرة وتمويلها من الحكومات اليمنية على تعاقبها. وكذلك فإن عدم توفر البيانات المناسبة الكافية والجديدة عن المنشآت الصغيرة وعن التمويلات التي تمنح لها دليل على ذلك.

4- نستنتج من الدراسة أن هناك مساهمة فاعلة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمكين الأفراد والأسر والمنشأة الصغيرة من العمل الإنتاجي عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات لإقامة المشاريع والمنشآت الخدمية والإنتاجية، وصولاً إلى الإسهام في الحد من نسبة البطالة والفقر وتخفيف وطأة إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل.

5- تحيز السياسة التمويلية للمصارف التجارية التقليدية والإسلامية نحو الشركات الكبيرة لاسيما التجارية منها على حساب تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر بشكل عام عموماً، باستثناء بنك التضامن الإسلامي الذي بدأ بمنح التمويل لهذه المنشآت منذ 2005م، وكذلك بنك الكريمي للتمويل الأصغر، إضافة إلى بنك الأمل الذي أنشئ ضمن سياسة حكومية في إطار التوجه نحو تخفيف مستوى الفقر بدعم من المنظمات الدولية المانحة، فضلاً عن تفضيل المصارف للتمويل قصير الأجل على نحو عام.

6- تُعد معظم الضمانات التي تطلبها المصارف لمنح التمويلات عائقاً أمام حصول المشاريع والمنشآت الصغيرة على التمويل لعدم قدرة هذه الأخيرة على تقديمها. ويتفق الاستنتاجان السابقان مع ما توصلت إليه بعض الدراسات والبحوث السابقة التي تم عرض نتائجها في المبحث الرابع من تقرير هذه الدراسة.

ثانيًا- التوصيات

1- يُفترض بالمؤسسات الحكومية المعنية بالمنشآت الصغيرة أن تعمل على توفير البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه المنشآت وتصنيفها لأهمية ذلك في وضع أي سياسة ائتمانية أو تمويلية تتعلق بالمنشآت الصغيرة، وكذلك يوصي المصارف (الأمل، التضامن، الكريمي) بالاهتمام بتصنيف بيانات تمويل المنشآت الصغيرة أن يقدم لها تمويلاً لأهمية ذلك في صياغة سياسة التنمية الموجهة نحو هذه المنشآت بما فيها السياسة التمويلية.

2- يُفترض بالمؤسسات المالية في اليمن التوجه نحو الاهتمام عملياً بالبيانات المتعلقة بالتمويلات التي تُقدم للمنشآت الصغيرة بأنواعها لأهميتها في إعداد الدراسات والبحوث في إطار تنمية هذه المنشآت وكذلك لتضمين سياسة التمويل الموجهة نحوها.

3- يُفترض بالحكومة وضع سياسة ائتمانية واضحة لتنمية المشاريع والمنشآت الصغيرة والأصغر لأهميتها في التنمية والتشغيل، بحيث يقوم أيضاً البنك المركزي بتوجيه المصارف العاملة في اليمن باستيعابها في سياساتها الائتمانية، ووضع برامج تمويلية لتلك المشاريع والمنشآت.

4- توصي الدراسة إدارة كل مصرف يقدم التمويل للمشاريع والمنشآت الصغيرة والأصغر أو سيتوجه نحو ذلك تعزيز التوجه الإستراتيجي للمصرف في تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة والأصغر، طالما أن في ذلك توسيعاً لسوق المالي والمصرفي وتنويعاً لخدماته المالية والمصرفية ومصادر حشد الموارد المالية، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ والإجراءات المناسبة لتقليص مخاطر التمويل.

5- توصي الدراسة الحكومة اليمنية والهيئات والاتحادات الممثلة للقطاع المصرفي الخاص اليمني، مساندة البنوك التي تقوم بتمويل المنشآت الصغيرة والأصغر بالوسائل اللازمة والكافية لتوسيع نشاطها وتطويرها ونشره في المحافظات اليمنية كافة، حتى يمكن تحفيز المصارف التجارية التقليدية والإسلامية الأخرى للتوجه في سياساتها التمويلية نحو المشاريع والمنشآت الصغيرة، في سبيل تنمية السوق المصرفي اليمني وتعزيز دور القطاع المصرفي في التنمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- الكتب

1- جوهر، عبد الله (2011)، ***" إدارة المشروعات الاستثمارية: اقتصادية-تمويلية-محاسبية-إدارية "*** (موسوعة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر).

2- العطية، ماجدة (2009)، ***" إدارة المشروعات الصغيرة "*** (المسيرة للنشر، الطبعة 3، عمان).

3- علام، طه سعد (2003) ***دراسات الجدوى وتقييم المشروعات*** (طيبة للنشر، الطبعة 1، القاهرة).

4- النجار، فايز، عبد الستار العلي (2006) ***الريادة وإدارة لأعمال الصغيرة*** (حامد للنشر، الطبعة 1، عمان).

ثانيًا-أبحاث المجلات العلمية

5- بتال، أحمد حسين، الزوى، محمد مزعل، وسام، حسن علي (2011)، ***" دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق "*** (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار).

6- خليل، غدير أحمد (2014) ***" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة "*** (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية السنة 23، العدد 4، عمان).

7- السماوي، عبد الماجد، على الفلكي (2015)***" دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي"***(مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، السنة 16، العدد1، السودان)

8- السهلاوي، خالد، عبد المحسن العرفج (2006) ***" المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إعادة ابتكار المعايير المستخدمة في اختيار الفرص الاستثمارية دراسة تطبيقية على السعودية "*** (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 120، جامعة الكويت، الكويت).

9- شرهان، أرفق محمد (2019)، ***تأثير السياسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي*** (دراسة تحليلية قياسية) مجلة جامعة البيضاء، المجلد الأول، العدد الثاني.

10- الصالحي، طاهر مجاهد(2002) ***"تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأ داه للتنمية واحتوى البطالة ومكافحة الفقر"*** (مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6، صنعاء).

11- طه، ثابت علي، نجوى إيليا سامي (2012) ***"نظم السلامة والصحة المهنية في المشروعات الصغيرة "*** (مجلة أسيوط لدراسات البيئية، العدد 36، أسيوط).

12- الطيري، نبيل محمد (2013)، **" اليمن في المؤشرات والتقارير الدولية: إجراءات حكومية أكثر ذكاء للمؤسسات** الأعمال الصغيرة والمتوسطة " (مجلة شون العصر، السنة 18، العدد 51، صنعاء).

13- علي، ميا على (2005)، **" المشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري " دراسة تحليلية"** (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد2، سوريا).

14- قايد، على عبد الله (2002) ***"تنمية الموارد البشرية ودورها في تنمية قطاع المنشآت الصغيرة "*** (مجلة دراسات اقتصادية، العدد 4، صنعاء).

15- المحروق، ماهر حسن (2011)***"المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً "*** (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية، المجلد 19، العددين 3-4، عمان).

16- النظاري، محمد عبد الرحمن (2013) ، ***" البطالة بين الشباب في محافظة تعز: رؤية علمية لمواجهه المشكلة "*** (مجلة شؤون العصر، السنة 18، العدد 50، صنعاء).

ثالثًا- رسائل الماجستير والدكتوراة

17- دادن، عبد الوهاب دادن (2008) ***دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية*** (أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر).

18- السلطان، حسن (2009) ***" أثر التمويل في كفاءة المشروعات الصغيرة "*** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق).

19- الشايب، إيهاب طلعت (2010) ***" أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة "*** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة).

20- شحرة، أحمد يحيى (2010)***" التمويل المصرفي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة في اليمن "*** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن).

21- القدسي، عبد العزيز القدسي (2008) ***تطبيق السياسات التسويقية في المنشآت الصناعية الصغيرة*** (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن).

22- لو لاشي، ليلى (2005) ***التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري*** **CPA** (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر).

23- لوكا دير، مالحة (2012)***" دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "*** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود، الجزائر).

24- المسبحي، علي قاسم (2011) ***" أثر تكلفة القروض ومخاطر الائتمان المصرفي على نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في اليمن "*** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن).

25- النجار، أسامة خالد (2008) **"*تعزيز ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة، فلسطين، دور المؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين*"** (دراسة مقدمة إلى جامعة برزت، فلسطين)

رابعًا-أبحاث وأوراق عمل

26- شيلاق، عماد شيلاق (2002) ***المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار*** (ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها، الرياض).

27- قايد، علي عبد الله قايد (2008) ***الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، فرص متاحة وتحديات قائمة*** (ورقة مقدمة إلى: مؤتمر" الصناعة مستقبل اليمن "المنعقد في المكلا، وزارة الصناعة والتجارة.

28- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، (2013) ***رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية*** :المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمم المتحدة، نيويورك.

29- منتدى الرياض الاقتصادي (2013) ***تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني*** (الدورة السادسة، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض).

30- منظمة العمل العربية (2008) ***المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية*** (مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة وثلاثون، شرم الشيخ، مصر).

31- منظمة العمل العربية (2009) ***ورقة عمل حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة*** (المنتدى العربي للتشغيل، بيروت).

خامسًا- التقارير الإحصائية:

32- بنك الأمل لتمويل الأصغر (2019) **"التقرير السنوي"** صنعاء،

33- البنك الدولي للتعمير والتنمية 2007م.

34- الجمهورية اليمنية، الصندوق الاجتماعي للتنمية سنوات متعددة، **"وحدة المنشآت الصغيرة والأصغر"** (صنعاء).

35- الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات (2018)، **"دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر"**(الإدارة العامة للتحليل والدراسات، صنعاء).

36- الجمهورية اليمنية، صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة (2014)، **" التقرير السنوي "** (صنعاء).

37- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي للإحصاء، **"كتاب الإحصاء السنوي "** سنوات متعددة

38- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء **التقرير النهائي للتعداد المنشآت** (2004)

39- مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي (2019) **"التقرير السنوي"**، صنعاء.

سادسًا- المراجع باللغة الإنجليزية:

40- **A**ygaqari Meghana &Thorsten Beckand Asli Demirguc-Kunt،(2003), "***Small and Medium Entwrprises Across The GIobaI: a New Database*** ", WorId Bank poIicy Research , Working Paper 3127, August.

41- **B**ob Low son (2006), " ***Quick Response for small and medium*** " –Sized Enterprises A feasibility study University of Wales, Cardiff The Textile institute

42- **R**eport About (2003), " ***The Development in the Middle East & North Africa,*** The International Bank for Reconstruction and Development, the World Bank